الملاحـق

(١)

معاهدة الأمير عبد القـادر – دو ميشال

(٢٦ شباط – فبراير – ١٨٣٤ م)

إن الجنرال دو ميشال قائد القوات الإفرنسية فى إقليم وهران ، وأمير المؤمنين ، يدى الحاج عبد القادر بن محيى الدين قررا العمل بالشروط التالية :

المادة الأولى : يتوقف النزاع بين الإفرنسيين والعرب ابتداء من اليوم ، ويبذل القائد العام للقوات الإفرنسية وأمير المؤمنين جهدهما ، كل من جهته ، لإحلال الود والإخاء بين شعبين حكم الله عليهما أن يعيشا تحت نفس السلطة ، ولهذا الغرض ، سيرسل أمير المؤمنين ثلاثة قناصل من جهته ، أحدهم إلى وهران ، وثانيهم إلى أرزيو، وثالثهم إلى مستغانم. وسيرسل الجنرال من جهته أيضًا قناصل إلى معسكر لمنع النزاع بين الفرنسيين والعرب .

المادة الثانية : ستكون عادات المسلمين وديانتهم دائمًا موضع الاحترام والحماية .

المادة الثالثة : يتم إطلاق سراح المساجين الإفرنسيين فورًا، وكذلك المساجين العرب .

المادة الرابعة : ستكون السوق حرة ولن يعترض أى من الطرفين فيها طريق الآخر .

المادة الخامسة : يجب على العرب إعادة كل العسكريين الذين يفرون من عند الإفرنسيين وتسليمهم إلى السلطات الإفرنسية . ومقابل ذلك يقوم الإفرنسيون بتسليم العرب الذين يلجؤون إليهم فرارًا من العقوبة عن مخالفة ارتكبوها ، ويتم تسليم هؤلاء فورًا – فى عين المكان – إلى قنصل الأمير فى وهران أو فى أرزيو أو فى مستغانم .

المادة السادسة : يحمل كل أوروبى يريد التنقل داخل البلاد جواز سفر عليه ختم قنصل الأمير وختم القائد العام للإقليم ، حتى يكون حامل هذا الجواز محل احترام وحماية أينما حل فى البلاد[1] .

(كتبت هذه الشروط فى أعمدة متوازية بالعربية والإفرنسية ووقعها وختمها أمير المؤمنين عبد القادر والقائد الإفرنسى دو ميشال – فى ٢٦ شباط–فبراير– ١٨٣٤ م) .

---

(١) المرجع : حياة الأمير عبد القادر شارل هنرى تشرشل) ص ٧٨ – ٧٩ .

(٢)

معاهدة الأمير عبد القادر – بيجو

(معاهدة تافنة)

٢٣ صفر ١٢٣ هـ = ٢٠ آيار – مايو ١٨٣٧م

إن اليوتنان جنرال بيجو قائد الجيوش الإفرنسية فى إقليم وهران ، والأمير عبد القادر ، قد اتفقا فيما بينهما على الشروط التالية :

المادة الأولى : يعترف الأمير عبد القادر بالسلطة الإفرنسية فى أفريقية (فى الجزائر) .

المادة الثانية : تحتفظ فرنسا لنفسها فى وطن بلاد وهران ومستغانم ومازغران ونواحيها (المحيطة) بوهران وأرزيو ، ومنطقة أخرى محددة كما يلى : من الشرق بنهر المقطع والسباخ التى يجرى فيها . ومن الجنوب بخط يبدأ من السباخ المذكورة مارًا بالضفة الجنوبية للبحيرة وممتدًا إلى وادى المالح فى اتجاه سيدى سعيد ، ومن هذا النهر إلى البحر سيكون تابعًا للإفرنسيين . أما فى إقليم الجزائر فتعتبر منطقة إفرنسية : مدينة الجزائر والساحل وسهل متيجه (متوجة) محدودًا من الشرق بوادى القدرة (أو الخضرة) إلى قدام وقبله لحد رأس أول جبل حتى وادى شفة ، وداخل فى ذلك البليدة وسائر نواحيها ، وغربًا من شفة إلى المد المقابل لوادى مزغران (مازغنان) ومن هناك خط مساوى لحد البحر ، ومتضمن فى هذا الحد القليعة وكامل نواحيها .

المادة الثالثة : يحكم الأمير إقليم وهران وإقليم تيطرى (المدية) والجزء الذى لم يقع النص عليه من الشرق فى الحدود المذكورة فى المادة الثانية من إقليم مدينة الجزائر ، وليس له حق الدخول فى أى جزء آخر من الولاية .

المادة الرابعة : ليس للأمير أى سلطة على المسلمين الذين يرغبون فى الإقامة فى المنطقة التابعة لفرنسا ، ولكن لهؤلاء حرية الانتقال منها والإقامة فى المنطقة التابعة للأمير . وفى نفس الوقت يمكن للسكان المقيمين فى المناطق التابعة للأمير أن ينتقلوا منها ويقيموا فى المناطق الإفرنسية .

المادة الخامسة : يتمتع العرب المقيمون فى المنطقة الإفرنسية بحرياتهم الدينية ، ويمكنهم إقامة المساجد ، وممارسة شعائرهم الدينية فى كل خصوصياتها ، تحت سلطة قضائهم ورجال دينهم .

المادة السادسة : يقدم الأمير للجيش الإفرنسى (٣٠) ألف مكيال من القمح و(٣٠) ألف مكيال من الشعير و(٥) آلاف رأس من البقر ، ويتم تسليم هذه المواد فى وهران على ثلاث مرات أولها فى ١٥ أيلول – سبتمبر – ١٨٣٧م . أما الباقى فبعد كل شهرين متتاليين .

المادة السّابعة : يستطيع الأمير أن يشترى من فرنسا البارود والكبريت والأسلحة التى يحتاجها .

المادة الثامنة : للكراغلة الذين يرغبون البقاء فى تلمسان أو فى غيرها ، حرية التمتع بأملاكهم هناك ، وسيعاملون كمواطنين ، أما أولئك الذين يرغبون فى الانتقال إلى المنطقة الإفرنسية ، فلهم أن يبيعوا أو يؤجروا أملاكهم بحرية .

المادة التاسعة : تتخلى فرنسا للأمير عن (راشقون –أورشقون) و(تلمسان وقلعتها) وكل المدافع التى كانت فيها قديمًا ، ويتعهد الأمير بنقل كل الأمتعة إلى وهران .بالإضافة إلى العتاد الحربى التابع للحامية الإفرنسية فى تلمسان .

المادة العاشرة : تبقى المبادلات التجارية بين العرب والإفرنسيين حرة ، ويمكن لكل طرف أن يقيم مبادلة فى منطقة الآخر .

المادة الحادية عشرة : سيكون الإفرنسيون محل احترام بين العرب ، وكذلك العرب بين الإفرنسيين ، وتكون الأسلحة والأملاك التى اقتناها الإفرنسيون ، أو التى يمكن لهم أن يقتنوها فى المنطقة العربية مضمونة لهم ، ويستطيعون التصرف بما يقتنونه – يمتلكونه – بحرية ، ويتعهد الأمير بتعويضهم عن أى خسارة قد سببها العرب لهم .

المادة الثانية عشرة : يتعهد الأمير بعدم تسليم أى جزء من الساحل إلى أية دولة أجنبية مهما كانت بدون إذن فرنسا .

المادة الثالثة عشر : يعاد المجرمون فى كلتا المنطقتين مبادلة .

المادة الرابعة عشرة : لا تجوز المعاملات التجارية للولاية إلا فى الموانئ الإفرنسية .

المادة الخامسة عشرة : تبقى فرنسا على ممثلين لها لدى الأمير ، وفى المدن الخاضعة لسلطته حتى يعملوا كوسطاء لصالح الرعايا الإفرنسيين ، وللنظر فى كل الخصومات التجارية التى قد تنجم بينهم وبين العرب ، ويتمتع الأمير بنفس الامتياز فى المدن والموانئ الإفرنسية .

كتب (برشقون) فى ٢٦ صفر عام ١٢٥٣ هـ .

التافنة – فى ٣١ آيار – مايو – ١٨٣٧ م .
ختم الأمير عبد القادر تحت النص العربى .
ختم الجنرال بيجو تحت النص الإفرنسى .[1] .

وأقيم نصب تذكارى ، فى موضع تبادل وثائق معاهدة تافنا (تافنة) كتب فيه ما يلى : « فى السادس والعشرين من شهر صفر سنة ١٢٥٣ الموافق لفاتح يوليو سنة ١٨٣٧ م وعلى الساعة الثالثة مساء غداة التوقيع على معاهدة تافنة التى اعترفت فرنسا بمقتضاها بالدولة الجزائرية الحرة السيدة تقبل الأمير عبد القادر بهذا المكان ووسط جيوش آيات التكريم والإجلال من الجنرال بيجو قائد الجيوش الفرنسية النازلة بمنطقة وهران » .

(٣)
من رسالة الأمير عبد القادر إلى ملك فرنسا (لويس فيليب)

وجه الأمير عبد القادر فى سنة ١٨٣٩ مجموعة من الرسائل إلى القادة الإفرنسيين يحضهم على الالتزام بنصوص معاهدة (تافنة) . وعندما شعر بنواياهم السيئة ، كتب إلى ملك فرنسا رسالة جاء فيها :

الحمد لله وحده .

من عبد الله الحاج عبد القادر بن محيى الدين أمير المؤمنين – إلى سعادة لويس فيليب – ملك الإفرنسيين ، أطال الله حكمه ، وجعله سعيدًا ومجيدًا . أما بعد .

فإنه منذ ظهور الإسلام كان المسلمون والمسيحيون فى حرب .وقد كان هذا يعتبر واجبًا مقدسًا لدى الطرفين ، ولكن المسيحيين ، بعد أن نسوا دينهم ومبادئه ، أصبحوا ينظرون إلى الحرب مجرد وسيلة للتوسع الدنيوى ، أما بالنسبة إلى المسلمين الحقيقيين فهم على النقيض من ذلك ، ينظرون إلى الحرب ضد المسيحيين على أنها مجرد التزام دينى ، وهل هناك أهم من هذا الالتزام حينما جاء المسيحيون للاعتداء على أرض إسلامية ! وبناء على هذا المبدأ فقد حدث عن القواعد التى نص عليها كتابنا المقدس ، عندما وقعت معكم أنتم ملك المسيحيين ، منذ سنتين ، معاهدة سلام ، وبالأخص عندما بذلت كل جهودى

(١) المصدر : شارل هنرى تشرشل . حياة الأمير عبد القادر ص ١١٧ – ١١٩ ، ص ٣٠٢ ص – ٣٠٤ .

لتدعيم هذا السلام بكل الوسائل التى كانت لدى ؛ إنكم تعلمون الواجبات التى يفرضها القرآن الكريم عن كل حاكم مسلم ، إذن ، الواجب عليكم شكرى على ما قمت به شخصيًا لتخفيف صرامة أحكامه نحوكم ، إنك تطلب منى تضحية تتنافى ودينى ، وهى الخضوع ، وأراك أعدل من أن تكلفنى مثل هذا ، إنك تطلب منى أن أتخلى عن قبائل – هم إخوانى فى الدين – تلقيت منهم الوفاء والطاعة ، وجاءوا بأنفسهم راضين يدفعون إلى ما فرضه القرآن من جزية ، وتضرعوا إلى وما زالوا بأن أكون عليهم أميرًا ، وقد جلت بنفسى عبر مناطقتهم –والتى هى خارجة عن الحدود التى خصصتها المعاهدة لفرنسا –وتريدون منى اليوم أن أطلب من هذه القبائل أن تخضع لهيمنة المسيحيين .أبدًا .وإذا كان الإفرنسيون أصدقائى ، فليس لهم أن يطلبوا منى شيئًا يحط من قيمتى لدى شعبى » ...

دعـــوة
جمعيـة العلمـاء المسلمين الجـزائــريين وأصولها

١ – الإسلامُ هُو دين الله الذى وضَعهُ لهدَايةِ عِبَاده . وأرسل بهِ جميعَ رسُلِه ، وكمله على يد نَبيه محَّمد الذى لا نَبِيَّ مِن بعْدِه .

٢ – الإسلامُ هُو دين البَشريَّةِ الذى لا تسْعَدُ إلا بهِ وذلِك لأنَّهُ :

أولاً : كما يدْعُو إلى الأخُوَّة الإسلامِيَة بيْن جميع المسلمين ، يُذكّرُ بالأُخوةِ الإنسانيةِ بين البَشر أجمعين .

ثانيا : يُسَوى فى الكرامةِ البشريةِ والحُقُوق الإنسانيةِ بيْن جمِيع الأجْناس والألوَان .

ثالثًا : لأنه يَفْرضُ العَدل فرضًا عامًا بين جميع النَّاس بِلا أدنى تَمْيِيز .

رابعًا : يدْعُو إلى الإحْسان العَام .

خامسًا : يُحرمُ الظُّلْم بجميع وُجُوهِـه وبأقَل قَلِيلِه مـن أىّ أحَد عـلى أىّ أحَدٍ مِن النَّاس .

سادسًا : يُمجد العقل ويدعو إلى بناء الحياة كلها على التَّفكير .

سابعًا : ينشُر دعوتَه بالحُجة والإقْناع لا بالختْل والإكراه .

ثامنًا : يترك لأهلِ كل دينٍ دينَهم يَفهَمونُه ويُطبقونهُ كما يشاءون .

تاسعًا : شرَّك الفُقَراء معَ الأغنياء فى الأمْوال وشَرع مثل القِراض والمُزارعة والمغارسة مِمَّا يَظْهَر به التعاون العَادل بَيْن العُمَّال وأرباب الأراضى والأمْوال .

عاشرًا : يدْعو إلى رحمةِ الضَّعيف فيُكْفى العاجِز ويُعلِّم الجاهل ويُرشَدُ الضَّال ويُعاون المُضْطرَّ ويُغاث المْلهوف ويُنصَر المظلُوم ويُؤخَذُ على يدِ الظَّالم .

حادى عشر : يُحرمُ الاستِعباد والجبَروت بجميع وجوهِه .

ثانى عشر : يجعلُ الحكمَ شورى ليْس فيه استبدادٌ ولوْ لأعدَلِ النَّاس .

٣ – القُرآن هُو كتاب الإسْلام .

٤ – السنَّة « القَولِيةُ والفِعليةُ » الصَّحيحة تِفسيرٌ وبَيان للقُرآن .

٥ – سلُوك السَّلف الصَّالح « الصَّحَابةِ والتَّابعين وأتْباع التَّابعين » تطْبِيقٌ صحيحٌ لهذى الإسْلام .

٦ – فُهوم أئِمَّة السَّلِف الصَّالح أصْدَقُ الفُهُومِ لحقَائِق الإسلام ونُصوص الكتاب والسنَّة .

٧ – البِدعةُ كلُّ ما أُحْدِث على إنَّه عِبادةٌ وقُربةٌ ولم يَثْبُت عن النَّبى ﷺ فِعْلُه وكل بِدعَةٍ ضلالة .

٨ – المصْلَحةُ كل ما اقْتضتْه حاجةُ النَّاس فى أمْرِ دنْياهم ونظامِ معيشتِهم وضَبْطِ شؤونِهم وتَقدُّم عُمرانهم مما تُقِرّه أصولُ الشَّريعَة .

٩ – أفضلُ الخلْق هو محمد ﷺ لأنَّه :

أولاً : اختَاره الله لتَبليغ أكملِ شريعةٍ إلى النَّاس عامَّة .

ثانيا : كان على أكمل أخْلاق البَشريةِ .

ثالثًا : بلَّغ الرِّسالةَ ومثَّل كمالها بذاتِه وسيرته .

رابعًا : عَاش مجاهِدًا فى كل لحظةٍ من حياتِه فى سبيلِ سعادة البشريةِ جمْعاء حتى خرج من الدُّنيا ودرعُه مرهونة .

١٠ – أفضلُ أمَّتِه بعدَه هم السلف الصَّالح لكمَال اتِّباعِهم له .

١١ – أفضلُ المؤمنين هم الذين آمنوا وكان يتَّقُون وهمُ الأولياءُ والصَّالحون فحظُّ كل مؤمِن من ولايَة الله عليه قدْر حظِّهِ من تَقْوى الله .

١٢ – التَّوحيدُ أساس الدِّين فكلّ شركٍ فى « الاعتِقاد أو فى القول أو فى الفِعل » فهو باطلٌ مردودٌ على صَاحبِه .

١٣ – العملُ الصالح المْبنىُّ على التَّوحيد ؛ بِه وحده النَّجاة والسَّعادة عنْدَ الله فَلا النَّسبُ ولا الحَسبُ ولا الحظّ بالذى يُغنى عن الظَّالم شيْئًا .

١٤ – اعتِقَاد تصرف أحدٍ من الخلْق مع الله فى شىء مَا ؛ شركٌ وضَلالٌ ومنْهُ اعتِقاد الغوْث والديوان .

١٥ – بنَاءُ القِبابُ على القُبور ووقْد السُّرج عليها والذبحُ عنْدها لأجْلها والاستغاثةُ بأهلِها ضلال من أعْمال الجاهِلية ومضاهاةٌ لأعْمال المُشرِكين مَن فعله جهْلاً يُعلَّم ومَن أقرَّه ممَّن ينْتسِب إلى العلْم فهُو ضالٌ مُضِلٌّ .

١٦ – الأوضاع الطرقيةُ بدْعةٌ لم يعْرِفْها السَّلَفُ ومبْناها كلُّها على الغُلوّ فى الشيْخ والتحيُّز لاتبّاع الشيْخ وخِدمةِ دار الشَّيْخ وأولاد الشَّيْخ إلى مَا هُنَالك من استِغْلال وإذلال وإعانة لأهْل الإذلال .. والاسْتِغْلال .. ومِن تجْميدٍ للعقُول وإماتَة للهِمَم وقتْل للشُّعور وغيْرذلك من الشُّرور ..

١٧ – ندْعو إلى مَادعَا إليه الإسْلام ومَا بَيَّنَّاه منهُ من الأحْكام بالكتاب والسُّنَّةِ وهدى السَّلفِ الصَّالح من الأئمة ، معَ الرَّحمةِ والإحْسان دون عداوة أو عدوان .

١٨ – الجَاهِلون والمغْرُورون أحقُّ النَّاس بالرَّحمةِ .

١٩ – المُعانِدون المستغِلُّون أحقُّ النَّاس بكل مشروع من الشدَّة والقسْوَة .

٢٠ – عنْد المصلَحة العامَّة من مصالحِ الأمَّة ، يجب تناسى كل خلافٍ يُفَرق الكلِمَة ويُصدِّع الوَحْدة ويُوجدُ للشَّر الثُّغرةِ ، ويتحتَّم التآزر والتَّكاتُفُ حتى تَنْفرج الأزمة وتزُولَ الشدَّة بإذن الله ثم بقُوَّة الحق وادراع الصبر وسلاح العلم والعمل والحكمة .

قل هذه سبيلي: أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني، وسبحان الله، وما أنا من المشركين.

عبد الحميد بن باديس

بقسنطينة بالجامع الأخضر
أثر صلاة الجمعة
٤ ربيع الأول ١٣٥٦

جيش التحرير للمغرب العربي

بلاغ رقم :

" بسم الله الرحمن الرحيم "

" واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وانتم لا تظلمون "

بتوفيق من الله أعلن جيش التحرير المكون من مجموع الحركات الوطنية الفدائية في جميع أقطار الشمال الافريقي بأكبرة كفاحه بالعطيات المشتركة الأخيرة . والقيادة المشتركة لجيش التحرير التي هي من صفوف الكافحين والمجاهدين والمخلصين الحقيقيين لافراد الحركات الوطنية الفدائية في داخل البلاد بعد أن تشكلت الرجعية الفاسدة فيما تدعيه وأصبحت المنفعة الشخصية المستعمرين وأعوانهم من الخونة عن روح الحق ـ تعلن للعالم أجمع عن أهدافها الآتية :

١ ـ الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لاقطار المغرب العربي مع عودة سلطان المغرب الشرعي الى عرشه بالقصر الملكي .

٢ ـ عدم التقيد بأي اتفاقات عقدت أو تعقد مستقبلا لا تحقق الهدف الاول بالكامل .

٣ ـ اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارج على ما اجمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية وان مثل هؤلاء لا يمثلون الا أنفسهم وكل ما فاسدة البلاد من عملائهم .

وستوالي القيادة المشتركة لجيش التحرير اصدار بلاغات دورية من مركز قيادتها السرية في داخل بلادنا العزيزة لتوضيح الحالة للشعب الكافح واطلاعه على الاساليب الوطنية التي يلجأ اليها المغرضون لاستمرار الزج بالشعب في أغلال الاستعمار الفرنسي الابادي .

وبعد الاستعداد الطويل يعلن جيش التحرير للشعب انه بحمد الله لديه الامكانيات الكافية للاستمرار في الكفاح حتى يحقق أهدافه كاملة غير منقوصة . ويهيب بالمواطنين أن يقوم كل منهم بواجبه نحو وطنه وان يكون درعا يحمي ظهور المجاهدين . كما يحذرهم من الخونة الذين قد يندسون في صفوفهم ومن المغرضين الانتهازيين وضعاف النفوس وشطبي الهمم .

وتدعو قيادة الجيش المواطنين ان يكون شعارهم دائما الكفاح المنظم وان يتحروا الحقيقة عن اعمال الخائنة واخبارها من بلاغاتنا الدورية وتحذرهم من الاستماع الى الاشاعات المغرضة التي ترمي الى التقليل من شان الكفاح

يا أهل المغرب

ان جيش التحرير يؤمن بان الطريق الذي سلكه لتحرير بلاده من ذل الاستعمار الفرنسي هو السبيل الوحيد لتحقيق أهدافنا السامية وان العالم اليوم لم يعد فيه مكان للضعفاء . ان هدفنا الاكبر هو القضاء على قوات الاستعمار الفرنسي في جميع صوره وفي الوقت نفسه نهيب بالمواطنين الا يتشبهوا بالمستعمرين في الاعتداء على الاطفال والنساء والعجزة تمشيا مع مبادئ ديننا الحنيف .

" يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بانهم قوم لا يفقهون "

الله اكبر وحي على الجهاد

جيش التحرير للمغرب العربي

(حركة الخلاص المغربية ـ جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

ARMEE DE L'ARMEE DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE

جيش جبهة التحرير الوطني الجزائري

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

بسم الله الرحمن الرحيم

في يوم السبت الموافق ١٥ ديسمبر ١٩٥٦ اجتمع المسئولون من جيش التحرير الوطني الجزائري من المناطق الآتية :

سهل الغرابس ، مدراته ، وخنشله ، واوراس ، وهم الرتبة من الضباط بالإضافة إلى منطقة سهل الغرابس وأركان حرب المنطقة السي محمد العواشرية والسي محمد محمود الطاهر ، ومن منطقة مدراته قائد المنطقة السي عبد الله ابو الصوفات وأركان حرب المنطقة السي الحاج علي والسي محمد الشريف والسي العابد بن دون ، ومن منطقة اوراس السي المسعود بن عيسى نائب رئيس المنطقة السي مسلم من مواليد والسي الباهي خوخان رئيس منطقة خنشلة والسي المصطفى بوشاكور .

اجتمع هؤلاء في مكان ما وقد اوليا القرآن في المنطقة الرابعة بتونس والجزائر واستمروا اربعة ايام السبت المنعقد بالجزائر في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦ وبعد عرض جميع الآراء اسفر رأيهم على القرارات الآتية :

١) عدم الاعتراف بقرارات المؤتمر للاسباب الآتية :

أ - المؤتمر ناقص العدد وبعيد عن تمثيل جميع المناطق والخارج كوجدان وسهل الغرابس ، واوراس ، وخنشله ، وقسنطينة ومدراته .

ب - القرارات تخالف اتجاه الثورة الاول .

جـ - إعطاء السلطة للسياسيين على العسكريين مما يخالف مبدأ الثورة .

د - عدم وجود الدراسة بحيث على ان المؤتمر دولة السلاح سيادة سيئة

٢) تعيين اللجنة بتونس والغاء جميع العناصر التي عينت القيادة و عناصر التأسيس مثل الثورة بتونس وتكوين لجنة من الميدان تمثل فيها جميع المناطق لاتصال والتنسيق تكون تحت ادارة المسئول بتونس .

٣) ابعاد السي ابراهيم مزهودي والسي مسلم من عضوية من تونس حالاً لأن في وجودهما ما يسبب الشلل ويحطل الحركة من الاتصال لأن لهما تصرفاتهما ما أثار السخط عليهما .

٤) تعيين منطقة سهل الغرابس مدراته على توصيل سلاح منطقة شمال قسنطينة والمناطق الشرقية الى حدودها والحاح وصل مندوبهم على انهم اصلوا بمطالبهم على ان يكفي مسئولو منطقة شمال قسنطينة عبد الكريم وعباس كما طلبا بان هذا السلاح لا يستخدم ضد منطقة سهل الغرابس ومدراته والمناطق الشرقية

٥) تعيين المجتمعين لتحديد كمية السلاح من على مصالي نائبا بجميع .

جيش وجبهة التحرير
الوطني الجزائري

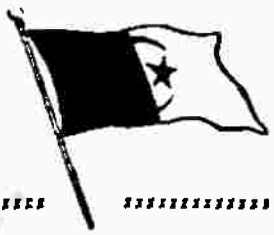

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

لمثل الجيش العسكرية والسياسي الداخلي وتمثيل الجيش لدولة كاملا .

الامضاءات

القائد ونائب رئيس الأركان	القائد ونائب مدير الناحية	القائد ونائب الأركان والمحافظة

القائد ونائب
الناحية

obeikandi.com

١ – القانون الأساسى
لجيش التحرير الوطنى الجزائرى

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ ، أثناء اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٢ أفريل – نيسان – ١٩٥٨ ، بأن التوجيهات الآتية المتعلقة بحفظ النظام العام والتشريع القضائى العسكرى ، يقع تطبيقها فى جميع صفوف جيش التحرير الوطنى فور نشرها .

الباب الأول
دليل المجاهد
الفصل الأول

حقيقة المجاهد :

يعتبر مجاهدًا كل جزائرى التحق بمحض إرادته فى صفوف الوحدات النظامية لجيش التحرير الوطنى ، للمساهمة فى تحرير التراب الوطنى بواسطة السلاح .

يعتبر كل مجاهد متطوعًا طوال مدة الحرب التحريرية .

يتمتع المجاهد فى صفوف جيش التحرير الوطنى بحقوق ، كما أنه ملزم بواجبات .

يجب أن يكون سلوك المجاهد قويمًا وبعيدًا عن كل خدش أو مؤاخذة ، ثم زيادة على الصفات الفكرية والجسدية التى تتماشى مع مهمته التحريرية ، فإن للمجاهد لا يقبل مبدئيًا ، فى صفوف (جيش التحرير الوطنى) إلا إذا بلغ عمره (١٨) عامًا على الأقل و(٤٠) عامًا على الأكثر .

الفصل الثانى

واجب المجاهد نحو وطنه :

يتحتم على المجاهد أن يكون قد ركز حب الوطن فى نفسه ، كما يجب عليه أن يقدم الدليل على التفانى الكامل الذى يصل به إلى حد التضحية بحياته فى سبيل تحرير بلاده والدفاع عنها ، ويجب على المجاهد أن يكون كله عطف ومراعاة نحو شعبه الذى منه نشأ ومن أجله يجاهد ، يجب أن تكون علاقات المجاهد مع الشعب مميزة بطابع الاحترام والتقدير ، كما يجب على المجاهد أن يحمل فى قلبه حبًا عميقًا للسكان ، وأن لا يتردد

فى التضحية بنفسه لدفع كل أذى عنهم . فاستمالة الشعب بالمجاملة ، وبذل الذات ، يتحتم أن تكون من صفات المجاهد الذى يجب عليه أيضًا أن يربى فى نفسه على الدوام ، إكبار الشهداء ، وإجلال العلم .

واجب المجاهد مع نفسه :

على المجاهد أن يحترم نفسه ، وأول ما يحترم به المجاهد نفسه هو النظافة البدنية . وعليه أن يمحو من نفسه كل شعور أنانى ، كما يجب أن يركز فيها بصورة عالية وراسخة ، صوت الضمير والإحساس بالواجب ، ويجب ألا يتساهل المجاهد مع نفسه ، بل عليه أن يحاسبها كل يوم فى كل شىء .

على المجاهد أن يرفض كل اعتبار يؤدى إلى الانفعال أو التأثر نتيجة حب الذات ، بل عليه أن يكون طاهرًا وصريحًا ومخلصًا .

يطلب إلى كل مجاهد القيام بشعائره الدينية الإسلامية ، كما يطلب منه أن يحب رؤساءه ورفاقه وسلاحه .

إن مصلحة الوطن يجب أن تكون رائده فى الحياة .

واجب المجاهد نحو إخوانه :

على المجاهد أن يكون متفانيا فى خدمة إخوانه ، وأن يشاطر كلاً منهم آلامه ، كما يطلب منه أن يحاول التخفيف عن كل من أصيب منهم بنائبة ، وعلى المجاهد أن يكون مثالاً للسيرة الحميدة والشجاعة لجميع إخوانه ، وإن مساعدته لهم فرض عليه ، خاصة فى أحلك أوقات الكفاح المشترك .

واجب المجاهد نحو رؤسائه :

احترام الرؤساء والامتثال لهم واجب على كل مجاهد ، إذ يتحتم عليه أن يولى ثقته الكاملة لرؤسائه ، وأن يطيعهم فى جميع الظروف ، وفى كل مكان .

التحية هى العلامة الظاهرة التى تدل على الاحترام ، ولذا وجبت تحية كل ضابط فى جيش التحرير الوطنى .

على المجاهد ألا يحيد عن الهيئة العسكرية أمام قاداته ، وليس له أن يناقش أى أمر ، كما لا حق له فى الاعتراض على الأوامر إلا بعد تنفيذها .

واجب الرئيس نحو مرؤوسيه :

يجب أن يكون الرئيس أو القائد مثالاً للتضحية والشجاعة والعدل والتفانى فى خدمة مرؤوسيه ، يجب عليه أن يكون صارمًا وأبويًا فى وقت واحد ، كما يجب أن يكون قادرًا كل القدرة على الابتكار والاضطلاع بالمسؤوليات ، وإن السهر على راحة مرؤوسيه المادية والمعنوية فرض عليه فى كل الظروف والأحوال ، ويجب عليه كذلك أن يصغى بكل اهتمام وتعقل لمطالب مرؤوسيه ، وأن ينزل عند رغباتهم إذا كانت جديرة بالاعتبار .

الفصل الثالث

حقوق المجاهد

المادة الأولى : يتكفل جيش التحرير الوطنى بالقيام بشؤون المجاهد كلها .

المادة الثانية : تعطى لعائلة المجاهد منحة بحسب إمكانيات الجيش .

المادة الثالثة : إذا استشهد مجاهد ، فإن الجيش يستمر فى دفع المنحة لعائلته حتى اليوم الذى تحدد فيه الحكومة الجزائرية إعطاءها منحة دائمة .

المادة الرابعة : يحصل المجاهد على مرتب لإنفاقه فى شؤونه الخاصة .

المادة الخامسة : إذا جرح المجاهد أو مرض أو حكم عليه بأنه أصبح غير قادر على متابعة الخدمة العسكرية ، فإن الجيش يستمر فى دفع مرتب له .

المادة السادسة : يتكفل جيش التحرير الوطنى بالعلاج الطبى للمجاهدين الجرحى أو المرضى .

المادة السابعة : المجاهدون الذين يفقدون أهليتهم للخدمة العسكرية بسبب إصابتهم بجراح أو مرض ، لهم الأولوية بالحصول على المناصب التى تناسب معلوماتهم وكفاءاتهم .

المادة الثامنة : لا يجوز للمجاهد أن يتزوج إلا بعد إذن كتابى من طرف السلطات العليا .

الباب الثانى
حفظ النظام العام
الفصل الأول

حفظ النظام العام :

بما أن النظام هو الدعامة الأساسية والقوة الأولية للجيوش ، فإن على كل مسؤول أن يحصل من مرؤوسيه على طاعة تتسم بالدقة والكمال ، كما أن على المجاهد تنفيذ أوامر قادته بدون تردد ، ولا تذمر ، وإن السلطة التى أصدرت الأوامر هى وحدها المسؤولة عنها ، ولا يخول الاعتراض على الأوامر إلا بعد تنفيذها . أما الاعتراضات الجماعية فهى ممنوعة بصورة باتة .

الفصل الثانى

المكافآت :

المكافأة هى شهادة استحسان (تقدير) على ما قام به المجاهد من أعمال بطولية ، أو على سيرة قويمة . والمكافآت التى يمكن للمجاهد الحصول عليها هى :

(أ) الرخص (الإجازات) .

(ب) الثناء (الشكر) والتهانى قولاً أو كتابة .

(جـ) الشهادة الكتابية (التعميم) والتى تقرأ على ملأ من الجنود .

(د) الأوسمة .[1]

ه – ترفيع الرتبة العسكرية .[2]

---

(١) لم تحدد الأوسمة أو طريقة منحها ، إلا عندما صدر قرار من مجلس الوزراء – الحكومة المؤقتة . تاريخ ١٧ جانفى – كانون الثانى – ١٩٥٩ .

(٢) حدد مؤتمر وادى العمومام تسلسل الرتب العسكرية فى جيش الجزائر على النحو التالى : جندى – جندى أول – عريف – عريف أول – مساعد – ملازم – ملازم ثانى – ضابط أول – ضابط ثان – صاغ أول – صاغ ثان – مقدم – عقيد .

الفصل الثالث

العقوبات :

العقوبة قصاص على الأخطاء المرتكبة ، وغايتها تقويم ما أعوج من سيرة المجاهد ، ومنعه من نسيان واجباته . وتقسم أنواع الأخطاء فى جيش التحرير الوطنى إلى ثلاثة أقسام هى :

(أ) الأخطاء البسيطة :

١ – الطبع الردىء .

٢ – كل شىء يدل على عدم احترام رفيق ما .

٣ – قلة التبصر (التسرع) .

٤ – تأخير العمل أو إهماله .

٥ – القذارة .

٦ – التكاسل .

٧ – الخصام .

٨ – لباس مشوش (غير نظامى) .

٩ – عدم الاعتناء بالمواد المحفوظة .

(ب) الأخطاء الخطيرة :

١ – محاولة الاغتيال .

٢ – العبث بحفظ النظام .

٣ – تضييع السلاح .

٤ – إفساد الذخائر عن عمد (بصورة اختيارية) .

٥ – الغش فى المحاسبات ، واختلاس الأموال .

٦ – التزوير واستعماله .

٧ – تضييع رسالة أو عدم تسليمها .

٨ – التأخير فى تنفيذ الأوامر .

٩ – السرقة .

١٠ – التعدى على السلم النظامى العسكرى (التسلسل) .

١١ – التغيب فى المناداة (الاجتماع) .

١٢ – السكر .

١٣ – الخطر العلنى من جيش التحرير الوطنى أو من القادة .

١٤ – التجاوز فى السلطة .

١٥ – الامتناع من أداء التحية .

١٦ – التنقل بدون إذن (إجازة) .

(جـ) **الأخطاء الفاحشة :**

١ – القتل المتعمد .

٢ – الفرار من صفوف الجيش .

٣ – التواطؤ مع العدو والخيانة .

٤ – تعمد كشف السر .

٥ – بث روح الهزيمة .

٦ – الإنشقاق والتألب .

٧ – نشر الدعاية الطائفية .

٨ – شق عصا الطاعة .

٩ – الاعتداء على الحرمات .

١٠ – اللواط .

١١ – تبذير الأموال .

١٢ – إخفاء أرزاق الثورة .

١٣ – التخلى عن المركز .

obeikandl.com

١٤ – الجبن أمام العدو .

١٥ – العمل على حط معنويات الجيش .

١٦ – جريمة الزنا .

تحديد العقوبات

(أ) الأخطاء البسيطة :

(ويحدد المعاقبة عليهاالجنود الأولون ، أو ضباط الصف) يقتص من الأخطاء البسيطة بما يلي :

- الإنذار .
- تسخير المخطئ للقيام بأعمال متعبة .
- تعيينه للحراسة لوقت إضافي .
- اللوم .
- قطع المرتب .

(ب) الأخطاء الخطيرة :

ويحدد المعاقبة عليها الضباط) .

- نزع السلاح .
- نقل الجندى .
- إلغاء الرخص (الإجازات) .
- خفض الرتبة .
- نزع الرتب كلها .

(جـ) الأخطاء الفاحشة :

تجر الأخطاء الفاحشة الذين ارتكبوها أمام المحاكم العسكرية ، ويقتص من المخطئين بعقوبات تبتدئ من السجن ونزع الرتبة العسكرية ، وخلع الجنسية الوطنية ، إلى حكم الإعدام .

لا يصدر حكم الإعدام إلا فى الجرائم التى ثبت اقترافها ، وكل شك – مهما كان ضئيلاً – يكفى ليتوقف صدور هذا الحكم .

تصدر المحاكم العسكرية أحكامها على كل جزائرى ارتكب خطأ فاحشًا ، سواء كان ذلك الجزائرى مقيمًا على التراب الوطنى أو خارجه .

تنظر محكمة الولاية فى جريمة الزنا والاعتداء على الحرمات ، مهما كانت رتبة المتهم .

الباب الثالث
القضاء العسكرى

١ –المحاكم العسكرية :

تصدر المحاكم العسكرية أحكامها على الذين اقترفوا الأخطاء الخطيرة جدًا .

٢ – المحاكم المختلطة :

(أ) المحكمة القضائية العليا (لمحاكمة الضباط الساميين – القادة) .

(ب) محكمة الولاية (لمحاكمة الضباط – الأعوان) .

(جـ) محكمة المنطقة (لمحاكمة ضباط الصف والجنود) .

٣ – كيفية تشكيل المحاكم :

(أ) **المحكمة القضائية العليا** : (تتكون بقرار من هيئة القيادة بعد الحصول على إذن من لجنة التنسيق والتنفيذ) وتتشكل من :

- رئيس (برتبة صاغ ثان – رائد) .
- ضابطان ساميان (كلاهما عضو فى المجلس الوطنى للثورة الجزائرية) .
- ثلاثة حكام مساعدين (تكون لكل منهم رتبة ضابط) .
- مفوض عن الجيش .
- كاتب قضائى .
- محام (مدافع) يختاره المتهم ، أو يعين بدون استشارة .

(ب) **محكمة الولاية** : (تتكون بقرار من مجلس الولاية ، بعد موافقة هيئة القيادة) وتتشكل محكمة الولاية من :

- رئيس (برتبة صاغ أول – نقيب) .
- ضابطان .
- ثلاثة حكام مساعدين (أحدهم ضابط والآخر صف ضابط والثالث جندى) .
- مفوض عن الجيش .
- كاتب قضائى .
- مدافع (محام) .

(جـ) **محكمة المنطقة** : (وتتكون من) :

- ضابط أول ، أو ملازم ثان للمنطقة .
- ضابطان (ملازم ثانى – أو ملازم) .
- ثلاثة حكام مساعدين (ضابط وصف ضابط وجندى) .
- مفوض عن الجيش .
- كاتب .
- مدافع (محام) .

٤ – شكوى للإحالة أمام المحكمة العسكرية :

إذا اقترف الجندى خطأ خطيرًا ، يجب على رئيسه المباشر أو السلطة التى اكتشفت الخطأ (عاينته) أن ترسل بأسرع ما يمكن إلى المسؤول الذى له حق تعيين أعضاء المحكمة العسكرية ، شكوى ترمى إلى إحالة المتهم على المحكمة العسكرية .

(أنموذج الشكوى (رقم – ١) موجود مع هذه النسخة)

وتكون الشكوى مصحوبة بتعزيز مفصل عن الخطأ ، أو الأخطاء ، المرتكبة . وفيما إذا انعدم ذلك ، تصطحب الشكوى وثائق مؤيدة للتهمة ، ومن المتحتم أن يحتوى التقرير على المسائل التالية :

- الأعمال المؤاخذ عليها ، أو الخطأ الخطير الذى ارتكب .

- سوابق المتهم .
- ملاحظة حول كيفية قيام المتهم عادة بواجباته .
- تضاف إلى التقرير مجموع العقوبات التى تعرض لها المتهم السابق ، وكذلك خلاصة عن شهادة مدة الخدمة (قدمه – أوسمته – الشهادات التى يحملها) .

٥ – البحث :

فور وصول شكوى إحالة أمام المحكمة العسكرية إلى السلطة التى يهمها الأمر ، يعين ضابط بحث يساعده كاتب قضائى لدراسة التحرير أو بالجبهة ، الجراح التى أصيب بها فى ميدان الشرف ، الأوسمة أو الشهادات التى يحملها) .

١ – تقرير عن كيفية قيام المتهم بواجباته فى الماضى ، وكذلك عن سوابقه .

٢ – طلب بإحالة أمام محكمة عسكرية . (نموذج رقم ١) .

٣ – محضر تعيين محكمة عسكرية . (نموذج رقم ٢) .

٤ – محضر تعيين ضابط بحث – تحقيق . (نموذج رقم٣) .

٥ – محضر استنطاق – استجواب – الشهود . (نموذج رقم ٤) .

٦ – محضر استنطاق المتهم . (نموذج رقم ٤ – مكرر) .

٧ – محضر الجلسة . (نموذج رقم ٥) .

٨ – محضر تنفيذ حكم الإعدام – إن وقع ذلك – (نموذج رقم ٦) .

يجب تنظيم هذه المحاضر على ثلاث نسخ و تحفظ إحداها فى خزانة المحفوظات ، وترسل الأخريان إلى القيادة العسكرية ،وإلى لجنة التنسيق والتنفيذ .

فى ١٢ – أفريـل – نيسان – ١٩٥٨

عن لجنة التنسيق والتنفيذ

المسؤول عن دائرة الشؤون العسكرية

التوقيع : كريم بلقاسم

المصدر : بسام العسيلي : جيش التحرير الوطنى الجزائرى. سلسلة جهاد شعب الجزائر رقم (١٠) دار النفائس . بيروت . الطبعة الثانية .

(٢)

المبادئ العشرة لجيش التحرير الوطنى[1]

أولاً : مواصلة الكفاح إلى أن تتحرر ويتحقق استقلالها التام .

ثانيا : مواصلة تحطيم قوات العدو ، والاستيلاء على الموارد والأدوات إلى أقصى حد ممكن .

ثالثًا : تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية فى وحدات جيش التحرير الوطنى .

رابعًا : الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة ، وإلى التفرق ثم الاجتماع بعد ذلك والهجوم .

خامسًا : تقوية الاتصالات ما بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات .

سادسًا : توسيع شبكة الاستخبارات فى وسط العدو ، ووسط السكان .

سابعًا : توسيع الشبكة العاملة على إقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطنى لدى الشعب ، لتجعل منه سدًا أمينًا وثابتًا .

ثامنًا : تقوية روح الامتثال للأوامر، والملازمة للنظام فى صفوف جيش التحرير الوطنى.

تاسعًا : تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل المشترك فى نفوس المجاهدين .

عاشرًا : مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية فى تحطيم قوات العدو .

البرنامج السياسى لجبهة الإنقاذ الإسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم ، وبعد ..

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ التى هى جبهة الشعب الجزائرى الأبى الطامح إلى المعالى ، المقبل على عهد رسالى تاريخى حضارى ، وضع فى ظروف من التأزم

(١) وثائق الثورة الجزائرية – الأرشيف .

السياسى والاقتصادى والاجتماعى ما جعله أمام معوقات، تهدد عزيمته بالتثبيط، وتهمش عبقريته بفساد التوجيه ..

ففى هذه الحال من التناقض والإشكال بين إرادة طموحة وثابة ، وعبقرية سخية معطاءة ، وبين سياسة التثبيط ، وتقييد الحريات وغلق أبواب العمل التاريخى الواعى والحضارى الرسالى فى وجه الشعب ، الأمر الذى جعل الخروج من ورطة الأزمة بكل أبعادها الصعبة يستوجب عملية تغيرية منهجية واعية على جميع الأصعدة .

بيد أن وعى الشعب الجزائرى لحاجته إلى الحرية ليستعيد مكانته الجديرة به بين أرقى الأمم ، وقيمته التاريخية من حيث هو من خير أمة أخرجت للناس ، تحرك فى مواقف عملاقة حقق بها استقلاله فى ثورات تخللت مدة تواجد الاستعمار فى وطنه إلى ثورة نوفمبر ١٩٥٤ ، وإذا كانت هذه الثورة استعادت له البلاد ، فإنها لم تعد له الحرية والتى من أجلها انتفض فى أكتوبر ١٩٨٨ كى ينطلق عملاقًا من أجل تحقيق ما يطمح إليه من الآمال فى عمل منهجى رشيد ، وبجهد واع حكيم يُشخص إرادته ، ويبلور عبقريته ، ويبرهن على جدارته ..

من أجل ذلك أخذت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على عاتقها مهمة وضع الخطة المنهجية العملية لمواجهة المستجدات بيقظة ، لابد من أن تكون فى مستوى الأحداث من جهة ، ومستوى إرادة الشعب من جهة أخرى لتوفير الشروط النفسية والشرعية والعلمية والتقنية ، وذلك فى الخطوات التالية .

(أ) تحديد المشكلات على اختلاف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية .

(ب) اختيار أحسن الحلول مع مراعاة الشرع الإسلامى ونفسية الشعب الجزائرى ، وجميع إمكانات التطبيق الإجرائى للحلول .

(جـ) التحديد المنهجى لمراحل تحقيق الخطة الإجرائية لتنفيذ الحلول فى الأوقات المحددة والشروط المبينة .

ولئن كانت أولى الخطوات الإجرائية المنهجية تتمثل فى تشكيل لجنة لصياغة المشروع من المجلس التأسيسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فإن مناقشة مجلس الشورى الوطنى للجبهة وإثرائه قد تم بحمد الله حتى خروج المشروع فى المستوى الذى أنار السبيل للعمل المنهجى الرشيد فى معالجة المشكلات وتقديم الحلول لها ، غير أن الجبهة الإسلامية

للإنقاذ ليست كالأحزاب التقليدية ينتهى برنامجها بمجرد اتفاق أعضائها ، وإذا هى جبهة الشعب أبت إلا أن تعرضه عليه ليشارك فى مناقشته وعملية إثرائه كى يكون فى المستوى المطلوب من الوعى السياسى والعمل الجاد المنهجى النابع من عبقرية الشعب المعتمد على إرادته ، المتوقف على عمله فى جهد كلى منظم ، وإحكام منسق ، ذى قناعة جماعية قوية .. لذلك تعد مرحلة عرض المشروع السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ على الشعب الجزائرى لمناقشته بكل حرية ،وعرضه على كل شرائحه ، من المراحل الضرورية المنهجية ، التى حددت الخطة الإجرائية للمشروع .

أيها الشعب الجزائرى المسلم ، ها هى أمانتك رُدت إليك ، ومسؤليتك أمام الله والتاريخ والأجيال المقبلة بين يديك ، خذها بعبقريتك الفذة ، وإرادتك الخيرة الجادة بوعى لا تشوبه غفلة . وقوة لا تضعفها عقبة .

كن على عادتك ربانيا ورساليا وعملاقًا تاريخيًا :

﴿ ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوى عزيز﴾ (الحج : ٤٠) .

مدخل

تعرف البلاد تناقضات على جميع المستويات ، من ذلك شعب طموح يريد النهوض بنفسه إلى مستويات مقاصد الشريعة الإسلامية ، والنموذج الإسلامى القرآنى السنى على مستوى النظم ، النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتربوى فى النطاق الحضارى الإسلامى لمواجهة مستجدات أزمة الحضارة فى الوقت الذى بقى فيه النظام الحاكم عاجزًا عن مواجهة القضايا الأساسية التى تطرحها حيثيات الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية ، وقد آل أمر البلاد إلى خطر الضياع والبلبلة ،انعكس فى حيرة هزت الشعب هزة عنيفة وكان الشباب أكثر تأثرًا بهذه الحيرة .

وإذا كانت الدعوة الإسلامية قد أخذت على عاتقها مسئولية توجيه الشعب الجزائرى والسير به نحو المنهج القويم ، والصراط المستقيم ، المانعين من المخاطر المذكورة آنفًا والضامنين للنجاة والمحققين للمراد من الصحوة الإسلامية التى ما فتئت تشكل معقد آمال الأمة .

ولئن كانت الدعوة الإسلامية محاصرة بالضغوط المعادية للإسلام وللشعب الجزائرى فى الداخل والخارج ، فإن الدعوة كانت دومًا تشع على العقول بأنوار الهداية وتنعش الضمائر بالغذاء الروحى ، الذى تزخر به أخلاق القرآن والسنة وتشحذ الإرادة الخيرة

للأمة بالطاقة الإيمانية الفعالة ، مما جعل الشعب الجزائرى يقوى على مواجهة النوائب ومصارعة الاستعمار الحديث كما قوى بالأمس على سابقة الاستعمار القديم .

وبعد أن جربت مختلف الأيديولوجيات الحديثة الشرقية منها والغربية ، وثبت إفلاسهما بما لاشك فيه ، لم يبق للشعب الجزائرى إلا أن يجد فى العمل بدينه القويم لإنقاذ مكاسبه التاريخية الرسالية الحضارية وثرواته البشرية والطبيعية ، دون أن يضيع الوقت الذى أصبح يشكل أهم العوامل فى نجاح الخطة الإصلاحية الشاملة .

ولتحقيق ذلك لابد من هيئة تستوعب كل المطالب والحاجات التى تكون فى مستوى مستجدات الأزمة ، وتوظيف كل أو جل الإمكانات والطاقات كى تثرى الحلول على قدر مطالب النهضة الشاملة والصحوة الحقة ، وتوفر لها إذكاء عبقرية الجيل وذكاءه وإنماء خبراته ، واستقامة مسلكيته كى يكون فى مستوى الجهد الرسالى والعمل الجاد المبدع فى مختلف مجالات الحياة وميادين الحضارة من أجل ذلك كان ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ أرهاصة تاريخية ساعد على ظهورها نفسية الشعب الجزائرى المفعمة بالإيمان ،التائقة إلى عزة الإسلام وعدل شريعته وهدى القرآن والسنة وقيم أخلاقه والتأسى برسوله ﷺ وأجيال الصحابة والتابعين لمواصلة الرسالة .

مواصفات الجبهة الإسلامية للإنقاذ :

للجبهة الإسلامية مواصفات يمكن بيانها فيما يلى :

١ – أنها تعمل على وحدة الصف الإسلامى ، وتحافظ على وحدة الأمة لقوله تعالى : ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾ ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا » رواه البخارى .

٢ – تقديم بديل كامل شامل لجميع المعضلات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى نطاق الإسلام ، كما جاء فى القرآن والسنة مع مراعاة الشروط النفسية والاجتماعية والجغرافية والطبيعية محددة فى الزمان بكل أبعاده النفسية والحضارية ، قال تعالى : ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ آل عمران ١٩ ﴿ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين﴾ آل عمران ٨٥ ولقوله تعالى : ﴿إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم﴾ ولقوله تعالى : ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم

نعمتى ، ورضيت لكم الإسلام دينًا﴾ . ولقوله عليه الصلاه والسلام : « تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتى » .

٣ – من خصائص منهجيتها الاعتدال والوسطية والشمول لقوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطًا﴾ وقوله ﷺ لبعض أصحابه : « يسرا ولا تعسرا بشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا » .

٤ – ومن ميزات طريقتها الاعتدال فى الجمع بين المطالبة والمغالبة دون إفراط أو تفريط . لقوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ . ولقوله عليه الصلاه والسلام : « لا تزال طائفه من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم» . وتستعمل المطالبه لإقامه الحجه لقوله تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ وقوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليضل قومًا بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون﴾ .

كما تستخدم المغالبة لضمان مصالح الأمة والحفاظ على ثوابتها وصيانة مكاسبها لقول عمر بن الخطاب : (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا) .

٥ – ومن طرقها العملية ، العمل الجماعى وجودة توظيف الجهد الكلى للإرادة الكلية للأمة مما يجعلها تتخلص من النزعة الفردية والطفرية الارتجالية وورطة المحسوبية والوقوع فى الأغراض الشخصية ونبذ الاتكالية . لقوله تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ ولقوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ ولقوله تعالى : ﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ﴾ ولقوله عليه الصلاة والسلام : « الدين النصيحة قلنا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » وقوله عليه الصلاة والسلام : « اعقلها وتوكل » .

٦ – ومن مهامها : تشجيع روح المبادرة وتوظيف الذكاء والعبقرية وجمع الإرادات الخيرة فى البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والحضارى .

٧ – ومن خصائصها الإنتاذ الرسالى التاريخى الحضارى الشامل أسوة برسول الله ﷺ منقذ البشرية لقوله تعالى : ﴿ وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها﴾ .

ولتحقيق ذلك تحدد الجبهة خطتها فى مشروع شامل مختصر ، ومركز (البرنامج السياسى) فى محاور تضعها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بين يدى الأمة ليتم أمر التغيير الشامل فى نطاق الحل الإسلامى .

أولاً : العناصر المنهجية .
ثانيا : تمهيد .
ثالثًا : الإطار العقائدى الإسلامى .
رابعًا : المحور السياسى .
خامسًا : المحور الاقتصادى .
سادسًا : المحور الاجتماعى .
سابعًا : المحور الثقافى والحضارى .
ثامنًا : السياسة الإعلامية .
تاسعًا : الجيش .
عاشرًا : السياسة الخارجية .

العناصر المنهجية

الضوابط المنهجية لوضع الخطة العلمية السياسية :

١ – الشرع .

٢ – العلم .

٣ – نفسية الشعب الجزائرى فى المرحلة .

٤ – حيثيات التطبيق وشروط إنجازه .

٥ – المعيار السياسى لمراعاة الواجهة السياسية شريطة عدم التعارض مع المعايير السابقة .

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلا هادى له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبد ورسوله .

﴿يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتُن إلا وأنتم مسلمون﴾ .

﴿يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيرًا ونساء واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيبا﴾ .

﴿يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدًا ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا﴾ .

وبعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النهار .

مدخل :

من أهم خصائص العمل الإسلامى الهادف ؛ الجدية ، فهو منضبط شرعًا وعقلاً ومصلحة وواقعًا ، مراعاته للفطرة البشرية التى يتعامل معها وحتى لا نقع فى الضلال والزيغ أو الشطط فى الإفراط والتفرط ، عولجت المحاور الرئيسية للعمل السياسى لجبهة الإسلامية للإنقاذ على أساس الضوابط التالية :

١ – الالتزام بالمشروع الإسلامى ومنهجه فى العدل والكفاية والشمول حتى يتسنى لنا معالجة جميع القضايا المطروحة وعلى اختلاف أهميتها لقوله تعالى : ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ .

٢ – توظيف العلم ومعارفه واستخدام منهجيته فى ضبط المسائل وتحديد المشكلات وتحليلها ، وكشف الحلول لها وطرق إنجازها ، واستخدام التقنيات وفنياتها لتتوفر لدى المحاور شروط الخبرة والكفاءة من حيث هى شروط لازمة لكل عمل قويم صالح هادف ، وكل هذا تحقيقا لقوله تعالى : ﴿ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرًا كثيرًا﴾ . وقوله تعالى : ﴿وقل رب زدنى علمًا﴾ .

٣ – ضرورة إعادة الاعتبار إلى الشعب الجزائرى المسلم التائق للمعالى ، الراغب فى الخروج من ورطة الاستعمار ، للتخلص من التخلف بكل أشكاله بفضل إيمانه وقوة قناعته بإسلامه وثقته فى ربه عز وجل ، ذلك الذى يساعده على القفز خارج دائرة التبعية وأشكال الاستعمار الحديث ، فلا تكون المحاور إلا مجالات لإرادته ومهدًا لعبقريته ومحكًا لتجربته واستمرارًا لرسالته ...

وحتى لا تثبط عزيمته ينبغى أن تنبسط المراحل ضبطًا منهجيًّا مراعيًا نفسية الشعب كى يستعيد ثقته بنفسه فى أشواط تاريخية تحدد مراحلها حسب شروط أو حيثيات القدرة والواقعية ، والفعالية ، وباختصار إننا ننطلق بعون الله وحده من احترام مشاعر شعبنا وطموحاته .

٤ – حفاظًا على مشروعنا السياسى من أن يبقى حبرًا على ورق ، لابد من استحضار الشروط المنهجية لتطبيق النماذج أو البدائل والحلول باعتبارها خطة عملية سياسية تبقى حافزًا لعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتباره عملاً سياسيًّا واعيًا وجهدًا للإرادة الكلية للشعب الجزائرى عبر أجياله إلى أن يتحقق المراد بعون الله وتوفيقه .

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خصائص منهجيتها أنها تعمل لا فى معزل عن الشعب ، بل تنطلق دومًا من مبدأ العمل معه فى كل خطوة إجرائية تاريخية فتكون المنجزات ثمرة لجهده وجهاده وهو منهج الصحابة رضى الله عنهم عندما قالوا .. لو استعرضت بنا البحر فخضته لخضناه معك ولا يتخلف منا أحد .

٥ – التزامًا من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بروابطها السابقة تحدد علاقتها ، ومواقفها بكل ما بالساحة من الهيئات والجمعيات والمؤسسات فى ضوء الوضوح المنهجى لرؤياها العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية فى النطاق الإسلامى الشامل ، والمصالح الكبرى للشعب الجزائرى وثوابته ، وذلك حسمًا للمواقف الارتجالية ومنعًا للتصرفات الشخصية وتلافيا للمواقف الفاقدة للوعى السياسى المطلوب والالتزام بالمنهجية والشريعة من ضوابط الجبهة .

بناء على ذلك يتم ضمان العدل والاعتدال والدقة والشمول لمحاور العمل السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الترتيب التالى :

(أ) الإطار العقائدى :

إن الشعب الجزائرى شعب مسلم عريق فى إسلامه ويمثل رسالته التاريخية الحضارية ، وبناء على ذلك فإن الإسلام هو النطاق العقائدى والضابط الأيديولوجى للعمل السياسى فى جميع مجالات الحياة ، وإذا كانت الأزمة التى تجتاح العالم وتهز الحضارة الغربية من أقوى الأدلة على القصور الأيديولوجى ، الذى آلت إليه النظم والأمم ، فإن الإسلام هو النطاق العقائدى الأقوم للمشروع السياسى الذى يقوى على مواجهة الأزمة

لقوله تعالى : ﴿ومن أحسن دينا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن﴾ . وقوله تعالى : ﴿إن الدين عند الله الإسلام ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين﴾ . وقوله تعالى : ﴿ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ .

وقوله تعالى : ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك﴾ .

(ب) المحور السياسى :

السياسة فى مفهوم الجبهة الإسلامية للإنقاذ هى السياسة الشرعية والتى تتمثل فى حكمة التدبير وجودة التنسيق وأحكام التوقع ومرونة الحوار للوصول إلى الحق والحقيقة وعدل الإلزام واعتدال فى المواقف بمنهج الصدق ، لأنها تقوم على الإقناع بدلاً من القهر ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ . وقوله تعالى : ﴿فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر﴾ . وتنبنى بالاختيار دون الإجبار لقوله تعالى : ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ . وقوله تعالى : ﴿ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ . وتلتزم الشورى تفاديًا للاستبداد لقوله تعالى : ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ . وقوله : ﴿وشاورهم فى الأمر﴾ . ولتجاوز تناقضات سياسية الأيدلوجيات المستوردة يعمل البرنامج السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ على تحقيق ما يلى :

أولاً : القضاء على الاستبداد بتبنى الشورى ولإزالة الاحتكار السياسى والاقتصادى والاجتماعى بتبنى المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولتفادى قمع الحريات العامة تعمل الجبهة على إفساح مجالها للعبقرية والإرادة الكلية للأمة ، وفى جميع مجالات الحياة واكفالها للناس على السواء ، للتخلص من سياسة الحرمان تعمل على وضع معايير للمسؤليات ، وضمان الأمانة وأداء المهام فى تشجيع روح العمل الجماعى ، والقضاء على الأنانية والمحسوبية والنزاعات الفردانية ، وكى لا تقع الجبهة فى ذلك تضمن حرية التعبير ، وتشجع على النقد الذاتى وتحد طرق المحاسبة الإدارية والسياسية والاقتصادية فى كل المؤسسات والنظم وتوعية الشعب وإشعاره بالمسؤلية حيال ذلك ، وتحيى نظام الحسبة الإسلامية وتطبق مبدأ من أين لك هذا فى حدود الشرع .

ثانيا : ولتحقيق ذلك يصير لزامًا أو مطلوبًا من الجبهة الإسلامية للإنقاذ العمل على تصحيح النظام السياسى ابتداء من الميادين التالية :

(أ) جعل التشريعات السياسية خاضعة لأحكام الشريعة لقوله تعالى : ﴿أم لهم شركاء ، شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾ . وقوله تعالى : ﴿أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون﴾ . مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الحزبية ليساهم كل طرف بحقه فى الإصلاح ابتداء من المجلس الوطنى وسائر المجالس الولائية والبلدية حتى يصبح جميعها قائمًا على الشريعة التى يتبناها الشعب الجزائرى المسلم من خلال قناعتها .

(ب) إصلاح الجهاز التنفيذى فى الرئاسة والوزارة والولاية والدائرة والبلدية .

(جـ) إصلاح المنظومة العسكرية قصد الرقى بها إلى حماية البلاد والعباد من أى خطر يمس بالسيادة أو الحريات والحقوق والواجبات ومصالح الأمة الكبرى .

(د) إصلاح السياسة الأمنية حتى تخلو من كل قهر أو تعسف ، وتؤمم لمصلحة الأمة فى ضوء رسالتها وفى نطاق حرياتها ، التى أقرها الشرع وتحديد مهام كل المصالح والمؤسسات لضمان العدل والاستقرار والسلام .

(هـ) إصلاح المنظومة الإعلامية ، فتوظف المؤسسات بما تقتضيه رسالتها الثقافية والتربوية وشروط نهضتها الحضارية ، بوعى سياسى ثقافى حضارى يجنب البلاد التبعية الثقافية ويحفظها من الغزو الثقافى الذى ما زالت هدفًا له .

(و) إصلاح المنظومة الاقتصادية توزيعًا وظيفيًا سياسيًا واقتصاديًا وحضاريًا لإعادة النظر فى سياسة الطاقة والمحروقات وتصدير المعادن وسائر الثروات .

(ز) إصلاح السياسة التجارية الداخلية والخارجية لوضع حد للاحتكار والربا والرشوة والتبذير والضياع .

(ح) إصلاح المنظومة الإدارية لتسيير المهام وضمان سير المصالح وكفالة الحقوق وإزالة عقبة البيروقراطية كما يقال .

(ط) إعادة النظر فى السياسة الزراعية بكفالة الدعم الفلاحى وضمان العلاقة الوظيفية بينها وبين الصناعة التحويلية لضمان الاكتفاء الذاتى والتصدير المناسبين لكل من السوق الداخلية والخارجية .

(ى) إصلاح المنظومة التربوية لوضع حد للفاقد التربوى واستيعاب جميع الأعمار وكفالة حقهم فى الحد الأعلى من وجودة التحصيل أو التوعية التربوية التى يطمحون إليها لتجعلهم بحق ورثة حضارة ومساهمين فى حمل الرسالة وعاملين على الاستمرارية نحو الأفضل .

وهكذا بإصلاح جميع النظم وهياكلها ومؤسساتها يتم الإصلاح الشامل للنظام السياسى فى نطاق الحل الذى يمثل سياسة التغيير كما تحدده الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

(ك) إصلاح المنظومة القضائية بإعادة الاعتبار إلى استقلالية القضاء وحصانة القاضى كما حددته الشريعة الإسلامية لتوفير مناخ العدل الربانى الذى لا تشوبه شائبة الظلم ولا تشينه شائبة الجور من حيث أن العدل هو أساس السياسة الشرعية ومبرر الحكم وغاية النظام السياسى .

(ل) ضمانًا لحرية الأمة وحق التعبير عن إرادتها بأصح الطرق وأسلمها شرعًا وشرعية يعاد النظر فى قانون الانتخابات فلا توكل لغير الراشد كالسفيه والصغير وفاقد العدالة الشرعية ولا يجير أحد على الانتخاب سواء فى خدمة عسكرية أو فى وظيفة أمنية أو إدارية أو غيرها فينتخب جميع الناس بمحض الحرية .

وتحفظ الصناديق بالطرق الشرعية القضائية ولا توضع إلا أمام شهود عدول يجمع الناس على أمانتهم وتنظم طرق عد الأصوات وجمعها ونقلها إلى الرأى العام الوطنى والعالمى مما يضمن شرعيتها ولا يترك سبيلاً إلى الشك فى صحتها وعدم تزييفها بحال من الأحوال وحضور مراقبين ممثلين للهيئات المعنية مع حق الطعن بواسطة القضاء .

بالإضافة إلى تحديد طرق الترشيح العادل الممثل للأمة والمناسب للتعبير عن المشاركة الفعالة فى تسيير أمور البلاد بإخراج الممثلين الشرعيين فى مختلف المجالس والهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسية وغيرها .

(جـ) منظور السياسة الاقتصادية :

تقوم السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية للإنقاذ على مفهوم يكون بمقتضاه ضمان التجاوب بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الإنتاج والتكامل بين النوعية والكمية ومراعاة نمو الحاجة إليهما فى ضوء النمو السكانى والتطور الحضارى والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادى .. بالإضافة إلى التوازن بين الصادرات والواردات لحماية

البلاد من التضخم والمديونية اللتين أمستا تشكلان أخطر التناقضات التى تواجهنا أمام العمل الجاد من أجل تحقيق العيش الكريم ، ووضع حد للتبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية ولما تعرضت البلاد لفترة طويلة من النهب لثرواتها لمدة قرن وربع من الاستعمار كما تعرضت للضياع فى فترة النظم السابقة التى أوقعت البلاد فى أزمة اقتصادية ، تعذر فيها التوازن بين الاستهلاك والإنتاج حتى فى أكثر الأمور ضرورة كالدواء والسكن ، فزاد الاستهلاك وقل الإنتاج وزادت الحاجة إلى استيراد المواد الاستهلاكية والإمعان فى التبعية الاقتصادية .

ولتعرض البلاد إلى سياسة خنق الحريات والقضاء على روح المبادرة بدعوى التخطيط وتأخر الخطط الإنمائية ، وتخلف المنظومة التربوية ، تعرضت لفاقد همَّش الطاقات البشرية ولانخفاض مستوى التحصيل ، وسذاجة الخبرات وتعطيل المشاريع الإنتاجية ومنع المؤسسات الصناعية الصغرى ، فقلت وظائف الشغل وكثرت البطالة ونمت العطالة مما زاد التضخم استفحالاً ، والتناقضات الاقتصادية تفاقمًا ، وجعل النظام الحالى يفقد القدرة على السيطرة على أوضاع اقتصاد متدهور .

إن سياسة التصنيع التى انطلقت من المركبات الصناعية الكبرى والمصانع التى تعتمد على مواد أولية واصطناعية مستوردة ، وخبرات عالية مستعارة وإنتاج غير كاف فى جودته وفى وفرته ، جعل هذه السياسة تؤول بالبلاد إلى إفلاس اقتصادى خطير ، فإذا لم تكن الصناعة مبنية على الاكتفاء الذاتى سواء فى التشغيل أو الاستهلاك أو التصنيع ، فإن هذه الصناعة لن تزيدنا إلا فقرًا وإمعانًا فى التبعية ، وهو ما جعل الصناعة عندنا عالة على الاقتصاد بعدما كان مبررها كفاية البلاد وتشغيل الطاقات من الشباب والخبرات ، بالإضافة إلى ما سبق سوء التسيير وضياع التسويق .

إن الاستثمار من أهم الوسائل العملية لتطبيق الخطة السياسية الإنمائية الشاملة خاصة فى شعب يعيش طفرة سكانية جعلت ثلثى السكان شبابًا ، أقل من ثلاثين سنة . فإذا لم تكن السياسة الاقتصادية قادرة على التكريس المالى فى ميزانية الدولة مما يجعل الاستثمار فى مستوى الحاجات المستقبلية لإعداد شروط الاستقبال فى مختلف مستويات مناصب التشغيل والوظائف ، يصبح الأمر من الخطورة ما يجعل أجيال الأمة تخشى من المستقبل الذى يتهددها بالبطالة والفقر المفضيين إلى الهامشية الحضارية .

لهذه الأسباب كلها تتلخص الجهود السياسية الاقتصادية فى المحاور التالية :

١ – وضع سياسة رشيدة للزراعة .

٢ – إعادة النظر فى سياسة التصنيع الحالية كى تصبح ذات مردودية مناسبة للمطلوب .

٣ – إعادة النظر فى التجارة وهياكلها وسياستها الاستهلاكية ونظام التسويق ووسائل التوزيع إلى غير ذلك ..

٤ – إعادة النظر فى السياسة المالية والنقدية لضمان استقلال القرار السياسى سواء بالداخل أو فى الخارج .

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهى تنطلق من منطلق إسلامى لإنقاذ الإنسان والحضارة ، تعتبر الاقتصاد سواء فى إنتاجه أو استهلاكه وسواء فى استثماره الاستهلاكى أو الحضارى الأشمل ، ما هى إلا عامل من عوامل خدمة الإنسان والرقى به إلى ما يطمح إليه من سعادة فى الدارين ، ومكانة وظيفية تاريخية وحضارية ، من هذا المنطلق العقائدى والأيديولوجى الاقتصادى تعالج المحاور التالية فى نموذج اقتصادى إسلامى فى جميع مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والتجارة والسياسة المالية والخطة الانمائية الشاملة .

١ – الزراعة :

الزراعة من أهم موارد البلاد وذلك لما منحها الله من سعة فى المساحة واعتدال فى المناخ وتنوع فى التضاريس ، بالإضافة إلى أن الجزائرى بطبعه مرتبط بأرضه ارتباطًا نفسيًا وعضويًا جعله من أنجح الفلاحين إنتاجًا نوعًا وكمًا مما در على البلاد أرزاقًا طائلة ، جعلها تعرف بالتصدير لأشهر الأسواق العالمية استهلاكًا ، هذا بالنسبة لما تم إصلاحه واستغلاله فى الشريط الشمالى وفى عمق الهضاب العليا من الأراضى الخصبة ، أما الهضاب العليا والأراضى الصحراوية الصالحة للزراعة التى لم تستصلح بعد لافتقارها إلى سياسة واعية للرى و جعل البلاد لا تستغل كميات الأمطار التى أدرها الله على البلاد مما جعل المياه الجوفية لم تستخرج والأودية والأنهار تهدر فتكب فى الشطوط فى عمق الصحراء وفى البحر من الناحية الشمالية .

إن السياسة الزراعية التى أخلت الأراضى من فلاحيها وضيعت الوقت على الأمة والبلاد بعدم إنجاز السدود وتحويل الثروة المالية إلى الأراضى التى تطلبها ، ورط البلاد فى تخلف زراعى لم تعرفه فى تاريخها القديم والحديث .

إن المعطيات الطبيعية المذكورة آنفًا تتوقف ثروتها على سياسة رشيدة تعد المشاريع الكبرى لأحسن استفادة بالمياه وأجود استغلال للأراضى وذلك بإصلاحها حسب الطرق العلمية ، والتقنيات ذات الكفاءات والفاعليات التى قد تجعل الصحراء ترتوى بأمطار الشمال وتجعل أسواق الشمال تغنى بغلال الصحراء ، فإذا تكاملت الطبيعة فى تنوعها ، كيف لا تتكامل السياسة فى إنتاجها وفق الحاجات الاستهلاكية والأسواق العالمية ، فعندما تتوفر الجودة للمنتوج الزراعى تقوى الخطوط للتفوق فى الأسواق العالمية للمنتوج الزراعى .

وتتلخص الجهود السياسية الزراعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الإجراءات التالية بعون الله وتوفيقه :

(أ) تصاغ السياسة الزراعية فى السياسة الشرعية العادلة لوضع حد لأخذ الأرض غصبًا من أصحابها وعملية توزيعها بالطرق الإقطاعية لقوله عليه الصلاة والسلام : « من ظلم شبرًا من الأرض طوقه الله من سبع أرضين » رواه البخارى ومسلم عن عائشة .

(ب) جدية استصلاح الأراضى بالطرق الفنية التكنولوجية وتوزيعها على ذوى الاستحقاق بشرعية خالية من المحسوبية والحضوة وسائر حالات التعسف والظلم ، أى أن يكون توزيع الأراضى عادلاً وفق المعايير التى تحدد بعد فى نطاق الشرع .

(جـ) العناية بتربية المواشى حيث تستغنى البلاد فى أقرب وقت ممكن عن استيراد اللحوم والألبان ومشتقاتها .

(د) إعادة النظر فى سياسة التوزيع والتسويق فى الداخل والخارج .

(هـ) تدعيم الزراعة والصناعة التحويلية وتشجيع المركبات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة حسب حاجات الزراعة كى لا يتعرض منتوجها إلى إتلاف .

(و) إنشاء المخازن الكبرى لخزن المنتوجات الزراعية احتياطًا وتحسبًا للأزمات والحروب - والعاهات .

(ز) وضع خطة زراعية ضامنة للمصالح حتى لا تكون الحاجات الآجلة على حساب العاجلة أو العكس .

إن السياسة التى لا تأخذ بعين الاعتبار سنين القحط فى سنين الرخاء سياسة عمياء ليس لها من الحكمة شيء قال الله تعالى : ﴿تزرعون سبع سنين دأبًا فما حصدتم فذروه فى سنبله إلا قليلاً مما تأكلون﴾ .

(ح) إنشاء مراكز للبحوث العلمية الزراعية فى مزارع نموذجية لتطوير علم الزراعة وتقنياتها .

(ط) ارجاع ثقة الجزائرى بنفسه ومساعدة له على رفع مستواها فى الخبرة تصلح المؤسسات التربوية الزراعية وفق حاجات البلاد إلى أرقى الخبرات التقنية والزراعية ، وفي حالة ما إذا كانت وسائل الاستقبال غير كافية تدعم وتثرى وتساند بما يكون محققًا للمراد .

(ى) وضع خطة صناعية زراعية لتطوير العتاد الزراعى حتى تكون الزراعة فى بلادنا في مستوى التطور السلمى والتكنولوجى للبلدان التى تنافسنا فى الأسواق العالمية باعتبار أن نوعية الإنتاج مرتبطة بنوعية التقنية ومستوى تفوقها ، مع ضرورة تلبية الحاجات الوطنية المحلية بدلاً من تسويقها فى الخارج فلا تكون التجارة على حساب الزراعية .

هذا وإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذ تحدد العوامل الأساسية المؤثرة فى الميدان الزراعى سلبًا أو إيجابًا فذلكم فقط فى مجال عالم الأسباب وهى تدرك أن توبة الشعب الجزائرى ، والتى تجسدها هذه الروح التى انطلقت من أعماق ضميره فى شوق إلى العودة للإسلام فإن الله سبحانه وتعالى قادر بذلك أن يدر علينا خيراته وأنعمه وأفضاله لقوله تعالى : ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾ . وقوله تعالى : ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾ . على أن ذلك لا يبرر الاتكالية وعدم الجد فى توفير الأسباب لقوله عليه الصلاة والسلام « اعقلها ثم توكل » .

٢ – الصناعة :

فى بلد يطمح شعبه إلى وضع حد للتبعية ويأمره دينه بإعداد العدة من القوة المطلوبة على مستوى الفعالية الحضارية الكونية لقوله تعالى : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ . تعتبر الصناعة من الشروط الضرورية للنهضة الحضارية .

غير أن الصناعة فى منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أهميتها لا تكون على حساب الزراعة كما حصل بالماضى ، بل بالعكس تعمل على مساندتها والتكامل معها ، ولا تكون على حساب الإنسان المسلم فى قيمته وقيمة نفسيته ومكانته كالذى يحدث فى البلدان الرأسمالية فى أمريكا وغيرها ، أو الذى يحدث فى البلدان الشيوعية كروسيا ومن على شاكلتها ، وإنما هى صناعة للإنسان الصانع لذاتية حضارية كونية ذات فعالية سواء أكانت للمجالات السلمية أو للضروريات العسكرية لحماية حمى أمة لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وحماية الحق والحريات فى العالم .

وتتلخص السياسة الصناعية فى المحاور التالية :

١ – جعل الصناعة فى الجزائر تتكامل فيها قوى الإنتاج الصناعية وغيرها .

٢ – لمواجهة مشكلات البطالة ضرورة الإكثار من مناصب الشغل ، عن طريق تشجيع المعامل الصغرى والمتوسطة ، على أن توظف هذه المراكز فى ضوء حاجات البلاد الاستهلاكية إلى حد الكفاية دون أن تفتقر إلى المواد الأولية الأجنبية ، التى تتعارض مع مبدأ الاستقلالية الاقتصادية أو بمعنى آخر تكوين صناعة متكاملة فى إنتاجها وتصنيعها ، على أن لا تكون على حساب النوعية .

٣ – تشجيع التنوع الوظيفى للهياكل الصناعية والمؤسسات لجعل الصناعة عندنا قادرة على الاكتفاء الذاتى فيشغل بعضها بعضًا فى سلسلة محكمة حلقاتها ، منسقة وظائفها متوازنة إنتاجيتها ، متجاوبة أدواتها بالقدر الذى يكفى البلاد مؤونة الحاجة إلى الخارج .

٤ – إنماء الخبرات التكنولوجية برفع مستويات المؤسسات التربوية الصناعية من معاهد وجامعات ومراكز بحوث حتى تلبى حاجة البلاد إلى النهضة الصناعية .

٥ – مراعاة حاجة ثروات البلاد الطبيعية إلى صناعة مصنعة متكيفة مع مستجدات التطور الصناعى والتكنولوجى ، الذى تشهده الحضارة على مستوى السباق سواء فى التسلح أو فى التسويق أو فى الاستهلاك .

٦ – إنشاء معامل نموذجية للبحوث العلمية والتكنولوجية تعمل على إعداد ذوى الكفاءات العليا والعبقريات المتفوقة من العلماء والتقنيين وذوى التخصصات الدقيقة سواء فى العلم أو فى التكنولوجيا خاصة فى علوم الصناعة أو ما لها علاقة بها كالفيزياء

والرياضيات والكيمياء ومختلف أشكال الهندسات المعمارية والقضائية وتشجيع الذكاء والعبقرية والميول والقدرات على التفوق والإبداع .

٧ – وإذا كان تسيير المؤسسات من أهم عوامل ازدهار الصناعة فإن منهجيته الإسلامية تقضى بأن تسوده روح الجماعة عن طريق الشورى والاحترام المتبادل والشعور بالمسؤولية من طرف جميع العاملين فى المؤسسة وفقًا لقوله عليه الصلاة والسلام : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » .

٨ – ضرورة إعادة الاعتبار إلى العامل ومراعاة نفسيته وكفالة حقوقه وتوفير الشروط النفسية والصحية والاجتماعية والأمنية والنقل والترقية والتعويضات والتشجيعات والسكن وسائر متطلبات الحياة الكريمة ، لقوله عليه الصلاة والسلام « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » ، وكذلك قوله : « من أمسى كالاً من عمله أمسى مغفورًا له » .

٩ – إعادة النظر فى سياسة الجمارك فى ضوء تحقيق وحدة المغرب العربى وتشجيع إنشاء سوق عربية وإسلامية مشتركة للخروج من الحصار الجمركى التقليدى الذى صار عائقًا لضرورة التبادل الوظيفى للمنتوج الزراعى والصناعى ، وتبادل المصالح وتكامل الثروات والإمكانيات والطاقات البشرية والطبيعية على مستوى أوسع عبر البلاد الإسلامية وللتخلص من المضايقات التى تفرضها علينا الدول المنتجة الثرية ، كالذى حدث لليبيا بسبب الموقف الأمريكى ، والذى حدث لقبرص التركية وللبترول الإيرانى ، وهو ما يثبت ضرورة التكامل الاقتصادى سواء فى الإنتاج أو فى الاستهلاك على مستوى أوسع مغاربى وعربى وإسلامى دون أن نغفل التفتح على جيراننا الأفارقة لتعميق سياسة الوحدة الأفريقية .

١٠ – إنشاء مؤسسات إدارية ذات الاعتمادات المالية لرعاية المبادرات الصناعية للبحث والاكتشاف والتجديد والتطوير فى مختلف ميادين الصناعة والتكنولوجيا مع تسهيل التعامل سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وذلك برفع الحواجز الجمركية أمام هذه المبادرات وتخفيف أو إعفاء المشاريع من هذا النوع من الضرائب غير المباشرة .

١١ – إعادة النظر فى سياسة الملكية العامة للحفاظ عليها من الوقوع فى يد الأجنبى أو ذوى الحضوة لقوله تعالى فى شأن المال : ﴿كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ .

١٢ – وضع معايير تحدد مجالات تدخل الدولة فى الملكية الصناعية وحماية مبادرات القطاع الخاص على أن لا يحول هذا الأخير إلى محتكر أو يتعدى حدود المصلحة العامة فيصير طفيليا اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا .

١٣ – وضع معايير لحماية الجودة وحق المستهلك .

هذا وإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ضوء هذه السياسة ستعمل دومًا بعون الله وتوفيقه على مراقبة وتجديد هذه السياسة وفق المستجدات ومطالب الصيرورة الإنتاجية والاستهلاكية لمعرفة مدى ما تحقق من الأهداف والمقاصد والحاجات ، ضمن سياستها الإسلامية الشرعية الشاملة ، حتى تكون الصناعة متجاوبة مع غيرها من المحاور المكونة للبرنامج السياسى المتكامل ، واكتشاف المعوقات والموانع التى تظهر فى الميدان عند التطبيق قصد معالجتها وتحقيق الخطة الإنمائية الشاملة فى أوانها ومكانها بالدقة العلمية السياسية الشرعية التى تنهجها الجبهة .

٣ – التجارة :

التجارة كما تتصورها الجبهة الإسلامية للإنقاذ هى شرايين الاقتصاد فيها يوظف الإنتاج وعن طريقها توجه الثروات ، وبواسطتها تتكامل المصالح وبفضلها يكون التوازن المفضى إلى تحديد القيم المادية فى نطاق الشريعة الإسلامية والمصالح المتبادلة فلا تكون مصلحة المنتج على حساب المستهلك ، كما لا يكون العكس ويكون ربح البائع على الزبون لا يصح العكس أيضًا لقوله تعالى : ﴿ ولا تبخسوا الناس أشياءهم ﴾ . ولقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » . لتحقيق هذه المقاصد تنضبط التجارة حسب سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفق الطرق التالية :

أولاً : إصلاح المنظومة التجارية بإزالة الاحتكار والربا والوسطاء وجميع أشكال الطفيليات الاقتصادية كالغش واخسار الميزان وبيع الغرر ، لقوله عليه الصلاة والسلام « من غشنا فليس منا » .

ثانيا : إعادة تنظيم التوزيع والعمل على تحقيق لا مركزية المؤسسات .

ثالثًا : تغيير سياسة التسويق لتحقيق اللامركزية وإزالة السوق السوداء وتشجيع التنافس والوفرة ، وتيسير أو توفير حاجات الطلب الضرورية وإعطاء الأولوية للسوق الداخلية عن الأسواق الخارجية فى تزويد السجات الوطنية .

رابعًا : إعادة النظر فى سياسة التسعير لمقاومة الغلاء والتضخم وفقًا للقاعدة – لا ضرر ولا ضرار .

خامسًا : التوفيق بين البيع والشراء ، ويتم حسب ما تنص عليه الشريعة الإسلامية لضمان المصالح وصيانة القيم .

سادسًا : إعادة الاعتبار إلى نظام المساهمة وتشجيع ظهور الشركات التجارية الحرة لتنشيط الاقتصاد وتيسير طرق التوزيع وتحقيق الوفرة .

سابعًا : إعادة الاعتبار إلى الضوابط الشرعية والمنهجية الفقهية فى إبرام العقود التجارية وتنظيم الشركات وضبط المعاملات فى كل مستويات الحفاظ على المصالح وتأمين الحقوق المبررة للواجبات .

ثامنًا : إيجاد المؤسسات الإعلامية الاقتصادية والتجارية لمساعدة التجار والمنتجين والمستهلكين على التعرف على البضائع والمواد الاستهلاكية ومركز توزيعها وطرق الحصول عليها قصد تسهيل التبادل التجارى بين المستهلك والمنتج حتى يجد كل إنسان حاجته على قدر مستواه وكفايته .

تاسعًا : وضع جهاز استقبال إدارى تقنى اقتصادى للإشراف على هذه المؤسسات .

عاشرًا : وضع سياسة التجارة الخارجية بناء على متطلبات استقلالية الاقتصاد وحمايته بالشروط التالية :

(أ) ضبط التعامل التجارى الخارجى وفق الحاجة والوفرة فى الداخل حتى لا يكون التسويق الخارجى على حساب السوق الداخلية أو المنتج أو المستهلك .

(ب) منع احتكار التجارة إلا فى حالات استثنائية تكون الدولة ملزمة بذلك لضمان المصالح الكبرى السياسية والاقتصادية وغيرها .

(جـ) ضرورة مراعاة التدرج فى تحقيق حرية التبادل التجارى للمحافظة على الميزان الاقتصادى الضرورى الذى يكون بين حجم الصادرات والمستوردات ، وأن تعطى الأولوية فى المراحل المبكرة من هذه السياسة إلى المواد المصنعة والضرورية صحيًا ومعرفيا لفك الحصار عن عبقرية الأمة وإدارتها للمساهمة فى الحظوظ الحضارية والجهود الرسالية لتؤدى مهمتها حيال الإنسانية ، والعمل على إقرار السلم بالمفهوم الإسلامى والعدل ومناصرة

الشعوب الضعيفة والأمم المتضررة من السياسة الاستعمارية والتخفيف من وطأة التخلف والفقر والجوع والمرض والجهل والضلال وإن استلزم ذلكم سياسة التفاف .

(د) ويخضع ميزان الصادرات والواردات إلى معيار الخطة الإنمائية الحضارية البعيدة المدى كى لا تحول المواد الأولية الصناعية الحضارية كالطاقة والمعادن إلى مواد استهلاكية آنية مما يجعل سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تنصف الأحقاد ، وتراعى حاجتهم لزمانهم مما يجعل النهضة الاقتصادية والحضارية ذات النفس الطويل عبر الأجيال فى المستقبل .

(هـ) وضع ميزان بين الصادرات والواردات من نفس النوع لحماية المنتوج الوطنى مع مراعاة ضمان الجودة وأن يؤدى ذلك إلى دعم الدولة للمنتوج المحلى .

(و) يعتبر المنتوج المصدر للخارج من أهم الميادين التى تتبلور فيها إرادة الشعب الجزائرى لفرض وجوده بجهده واجتهاده لكسب الثقة بالجودة مع الاعتدال فى الأسعار حسب مقتضيات السوق العالمية المبنية على التنافس .

(ز) ضرورة إعادة النظر فى العلاقات مع صندوق النقد الدولى وسائر الهيئات المالية والتجارية المتورطة فى الأزمة الحالية وإثارة مشكلة المديونية فى ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تطرحها سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

ومن ثم فالسياسة التجارية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تكون مكملة ومتكاملة مع سياستها الزراعية والصناعية فى نطاق اقتصاد محقق للاستقلال والوفرة والنماء والتجارب مع متطلبات النمو الاجتماعى والثقافى والحضارى .

٤ – المالية :

تشكل السياسة النقدية أخطر العوامل التى تساعد على التحكم المنهجى فى الاقتصاد قصد حماية الثروات من الضياع لضمان النمو والازدهار كمقصدين من مقاصد السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية حسب الطرق التالية :

(أ) إعادة النظر فى القيمة النقدية لإعطائها قيمتها الحقيقية الموحدة سواء فى الخارج أو الداخل حسب الشروط المالية وحيثيات التبادل التجارى بين الصادرات والواردات ، مما يشكل الحوافز الحقيقية للإنتاج على أن ذلك يخضع إلى التحديدات الشرعية الإسلامية للسياسة النقدية .

(ب) إعادة النظر فى تسعير العملة داخليا وخارجيًا لحماية القدرة الشرائية لدى المواطن فى الداخل والخارج أو تقوية الحافز لجهد المنتج وحماية القيم الاقتصادية .

ولضمان القرار السياسى سواء فى الداخل أو الخارج ، تعتمد ميزانية الدولة على المصادر التالية :

١ – الثروات الطبيعية .

٢ – المنتوج الزراعى والصناعى والتجارى والاعتماد على توفير شروط الاكتفاء الذاتى وعدم الاتكالية على الغير مع ضرورة ضمان العدل .

وبناء على ذلك يعاد النظر فيما يلى :

(أ) سياسة الضرائب الجمركية .

(ب) اعتبار الزكاة والأوقاف من الموارد الشرعية للدولة ما التزمت الدولة بالسياسة الشرعية .

(جـ) وفى حالات التأزم الاقتصادى أو الاجتماعى يكون صندوق التكافل الاجتماعى والقرض الشرعى . إن الدولة التى تستلف من مواطنيها لعدلها خير من تلك التى تغتصب أموالهم أو تعتمد على أسلوب التضخم أو المديونية الخارجية .

(د) تشجيع الجزائريين وسائر المسلمين من ذوى الثروة فى الخارج ما فى ذلكم المهاجرين على وضع أموالهم فى صالح تحريك الاقتصاد الوطنى ليحقق الكفاية المطلوبة وهو من ضروف الجهاد بالمال ، وذلك سواء عن طريق القرض أو عن طريق التبرع أو الاستثمار على أن الدولة تلتزم بجميع الضمانات للحفاظ على أرزاق الناس .

(هـ) إعادة النظر فى سياسة البنوك قصد ضمان ثروات الدولة وأرزاق المواطنين وسائر المساهمين فى إثراء البلاد عن طريق الاستثمار لضمان حرية القرار السياسى سواء فى الداخل أو فى الخارج .

(و) إنشاء بنوك إسلامية وصناديق للقرض والتوفير الخالية من الربا بكل أشكاله الضامنة للمصالح العامة على ضمان روح التكافل والتعاون والرقى الاجتماعى والنمو الاقتصادى ، وبناء على ذلك تحدد فى كل سنة ميزانية الدولة حسب الحاجات العاجلة والآجلة ، بميزان يضمن التحسن التدريجى والنمو الاقتصادى بالسرعة المطلوبة حسب حيثيات المستجدات السياسية والأحداث التاريخية ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ،

على أن سياسة الميزانية تلتزم بأن تصرف المالية ، حسب سلم الأولويات الذى يحدد حسب المستجدات باستثناء الزكاة التى تصرف لما حدده الشارع الحكيم لها .

(ز) تعديل وسيلة الجباية التى صارت فوق مستوى طاقة المواطنين وصارت عاملاً من عوامل الغلاء الفاحش والتضخم وسياسة نهب المواطن واغتصاب ماله باسم القانون والمصلحة العامة وكأن المصلحة العامة فى إضرار المواطن وتكليفه ما لا يطيق فلابد من وضع حد من هذا التعسف لدفع عجلة النماء العادل .

السياسة الاجتماعية :

تنطلق السياسة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ من مبدأ تكريم الإنسان الذى ورد فى قوله تعالى : ﴿ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً﴾ وذلك بدءا بكفالة الحقوق والحريات التى كفلها الشرع الحكيم المحققة لنموذج خير أمة أخرجت للناس بالتساوى لجميع الناس باعتباره النموذج القائم على التكافل الاجتماعى المانع للصراع الطبقى الطائفى .

ومن ثمة فإن السياسة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تتمحور فى العناصر التالية :

(أ) حق الوجود :

من أبعاد التكريم الربانى للإنسان أن جعل وجوده نعمة واتخذ مهمته مبررًا لوجوده فقال تعالى ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أنْ يطعمون . إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾ .

فبرر الله الوجود بالعبادة ولم يبرره بالكسب الذى اعتبرته النظريات الحديثة . ابتداء من مالتوس إلى ماركس عالة على الاقتصاد وطفيليا فى الكون ، كما أبرز التكريم فى علاقته بربه أكثر من علاقته بالأكوان التى سخرها له فقال تعالى : ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ .

وإذا كان الإنسان بحكم التكريم هو محور الكون بفضل فعاليته فإن هذه الفعالية ليست بالفعالية الحيوانية التى لا تتجاوز حدود الاستهلاك ، بل هى فعالية كونية تتجاوز الحاجات الفردية والجماعية الآنية إلى الأبعاد الحضارية من حيث هو – أى الإنسان – يصير صانعًا

للحضارة وليس أبدًا عالة عليها ، ولذلك فإن ما رفع من شعارات لتحديد النسل ما هو إلا مس بكرامة الإنسان وهدر لقيمته واستلاب لاستحقاقه للمكانة الأولية فى الكون يقول تعالى : ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم﴾ . على أن الأمة مطالبة بكفالة الرعاية والعناية لجميع المواليد بالتساوى فى حظوظها ويعد الحرمان من ذلك مسًّا بقيمة الوجود .

(ب) حق الرعاية والعناية :

إن حق الرعاية والعناية فى جميع مراحل النمو من النطفة إلى آخر مراحل الرشد والاكتمال وأرقى مستويات التحصيل ، مرتبط بقيمة الوجود باعتباره وجود رسالى تاريخى حضارى ، ومن ثمة فان الحق فى التربية حق شرعى يتضمن الواجب الذى يخول المسؤلية التربوية لكل من الأم والطفل المعنى بالتربية ولذلك فهى حق وواجب فى آن واحد لقوله تعالى : ﴿اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الإنسان من علق﴾ . فربط النص الشرعى بين حق الإيجاد وحق التعلم لمضمون الرسالة ، إشارة إلى أن الرسالة من مبررات الخلق وأن التعلم المحقق لجدارة حمل الرسالة واجب بحكم أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ولذلك فإن سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تقوم على مبدأ كفالة هذا الحق للجميع بمقتضى مبدأ المساواة فى الإسلام وهو ما يتطلب الشروط الإصلاحية التالية للمنظومة التربوية ، ابتداء من السياسة التعليمية السائدة الآن المتورطة فى كل أوضاع الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية .

١ – السياسة التعليمية :

(أ) إذا كانت السياسة التعليمية جزءا من سياسة الدولة عامة ، وإذا كانت السياسة التى تنتهجها الجبهة الإسلامية هى السياسة الشرعية فى السياسة التربوية ملزمة بكل ما ألزمتها مقاصد الشريعة الإسلامية ، من ضرورة كفالة حق التربية لجميع من فى الوطن دون تمييز عنصرى أو طائفى أو عرقى أو دينى أو نوعى .

(ب) اعتبار التربية كما هى حق للفرد ، هى حق للأمة بضرورة مراعاة جميع مصالحها .

(جـ) تحدد ميزانية التربية فى نطاق ضمان العدل والتوعية معًا .

٢ – ميزانية الدولة للتربية :

تحدد لتحقيق التوازن بين الحاجة التربوية وبين التمويل باعتبار التربية من أهم ميادين الاستثمار .

٣ – التوجيه التربوى :

يتقيد بالقيم التالية :

(أ) الميول والخبرات للحصول على أرقى الكفاءات .

(ب) القيم الإسلامية كعدم الاختلاط ونظام الآداب والمعاملات الاجتماعية التى ينبغى أن تكون وفق الضوابط الشرعية .

(جـ) مراعاة التوظيف على مستوى المهمة الرسالية والحضارية كمجال لمساهمة الجيل المعد لذلك ومواجهة البطالة وتغطية الوظائف المختلفة المستويات فى التعقيد التكنولوجى الوظيفى .

(د) ضبط سياسة الامتحانات حسب هذه المعانى كلها للتخفيف من الفاقد التربوى وعطالة الخريجين بعد إنهاء مرحلة التربية والتكوين ، ولتلافى ما حصل تمنح فرص جديدة للمتواجدين فى الشارع والذين طردوا من المعاهد التربوية إن بواسطة الامتحان وإن بغيره قصد كسبهم للمشروع الاقتصادى والرسالى الحضارى الذى أعد لهم ، وذلك بإعداد مؤسسات خاصة لهم من ثانويات وجامعات شعبية استدراكية قصد ضمان ترقيتهم الاجتماعية .

٤ – المحتوى التربوى أو المنهج :

(أ) يعاد النظر فى المحتويات التربوية فى نطاق حاجة البلاد إلى النهضة الشاملة وذلك عن طريق ضمان التوعية التربوية المطلوبة فى كل المستويات وجميع التخصصات .

(ب) إعادة النظر فى المحتوى التربوى من أجل تصفيته من الأيدلوجيات الغازية والمفاهيم التى تحمل قيمًا تتعارض وقيم الأمة الإسلامية وذلك لصيانة الشخصية وتحقيق الأصالة وتشجيع روح الإبداع .

(جـ) إعادة النظر فى الطرق التربوية الشائعة عندنا والتى تعمق هوة التقليد الأعمى مما جعل جامعاتنا تستهلك المعارف بدلاً من أن تنتجها ، وصارت تكون المتعلمين بدلا من العلماء العارفين ، وإعطاء الصبغة الإسلامية للتخصصات التكنولوجية مع ضمان أعلى المستويات التربوية للخبرة التكنولوجية لتجنيب البلاد الحاجة إلى الخبرات الأجنبية .

٥ – إعداد المعلمين :

إعادة النظر فى وضع المؤسسات التربوية بإعداد المعلمين لمختلف المستويات التعليمية ، وذلك لضمان أعلى المستويات فى الخبرة وأرقى النماذج فى المسلكية باعتبار المعلم والمربى قدوة ليس فقط لتلاميذه بل للأمة بأكملها ، وذلك يعنى إعادة الاعتبار إلى رسالة المربى وقيمته ومكانته فى الأمة الإسلامية اقتداء برسول الله ﷺ من ضرورة رد الاعتبار المادى ليتكافأ مع الواجبات الجسام المطلوبة منه فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة باعتبار أن الواجب يكمن مبرره فى الحقوق ، فكلما زاد الطلب النزعى فى المهمة زاد حق مردودها المادى والمعنوى على صاحبها .

٦ – النظام الاجتماعى فى المؤسسات التربوية :

(أ) يعد النظام الاجتماعى فى المؤسسة التربوية من أهم الشروط التربوية لتكوين شخصية التلميذ والطالب بحيث يكون المجتمع التربوى نموذجًا سليمًا للأمة .

(ب) ضرورة توفير الشروط النفسية والمادية والاجتماعية فى الحياة التربوية داخل المؤسسة مما يجعل الشخصية الإسلامية تنمو فى شكل متكامل شامل ، صحيًّا ونفسيًّا وعقليا وثقافيا واجتماعيًّا وأخلاقيًّا

٧ – السلم التعليمى من الحضانة إلى ما بعد الجامعة :

إعادة النظر فى السلم التعليمى من المدرسة إلى الجامعة فى ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وجعل الانتقال من مرحلة إلى أخرى خاضعًا للشروط التربوية لا غير ، مع تعريب كل المراحل الجامعية التى لم يتم تعريبها .

٨ – مرحلة الإلزام :

رفع مرحلة الإلزام إلى التعليم الثانوى .

٩ – الوسائل التعليمية :

إعادة النظر فى الكتب المدرسية بناء على مقاصد الشريعة ومتطلبات التربية الإسلامية .

١٠ – المنظومة التربوية الرياضية :

إعادة النظر فى السياسة التربوية الرياضية بحيث تصير وسيلة لنمو الجسم والرعاية النفسية والأخلاقية مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية .

١١ – التربية الأعلامية :

إعادة النظر فى جميع برامجها ومقاصدها كى تتحول من وسيلة غزو فكر ثقافى إلى وسيلة مناعة ثقافية وقناعة إيمانية وجدارة فنية تتبلور فيها عبقرية الأجيال وقدرتها على الإبداع والتفوق .

١٢ – سياسة المنح فى الداخل والخارج :

تضبط سياسة المنح بحيث تكون لمن هو أكثر استحقاقا سواء فى الجدارة أو فى الحاجة .

١٣ – النظام الإدارى لسياسة تسيير المؤسسات فى كل المستويات :

يعاد النظر فى سياسة التسيير الإدارى بحيث يكون ثمة اعتدال فى المركزية واللامركزية على أن تعتمد الروح الجماعية ، ويجمع بين معاهد التربوية والإدارية مما ييسر مهمة المعلم والمتعلم معًا ويخدم مصلحة البلاد .

١٤ – سياسة التوظيف فى الميدان والتسيير والبحث :

يعاد النظر فى سياسة التوظيف فى الحقل التربوى سواء فى التسيير أو الممارسة الميدانية للعملية التربوية والبحث لتحقيق النوعية .

(جـ) حق الانتخاب والترشيح والمشاركة فى التسيير :

إن الإسلام دين الحرية باعتبار هذه الأخيرة تقوم على المسئولية من حيث هى تعبير على الإرادة الخيرة الواعية القائمة على القناعة الإيمانية والمناعة الأخلاقية الوجدانية من ذلكم قوله تعالى : ﴿فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله﴾ وقوله ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا » فالإنسان بناء على هذا المنظور

العميق الإسلامى للإنسان يجعل هذا الأخير مسؤولا وبمقتضى هذه المسؤولية يستحق الحقوق التالية :

١ – حقه فى الانتخاب أو اختيار القيادة .

٢ – إن حقه فى الانتخاب يخوله حقًا للترشيح ما دام قد توفرت فيه الشروط التالية : الإسلامية – العدالة – القدرة – الكفاءة أو الجدارة – الميول الشخصية والاستعدادات النفسية والحيثيات الموضعية التى تتطلبها المستجدات .

٣ – حقه فى التسيير وهو تولى المسؤليات الإدارية والمهنية وهى تقوم على التقوى والجدارة والمسلكية لا غير ، فبموجب ذلك يكون الموظف أو المعين للمسئووليات مسئولاً أمام الله ومسؤولاً أمام الأمة ومسؤولاً أمام المصلحة التى شرف عليها أو يكون عنصرًا مسيرًا منها وذلك حتى لا تضيع الأمانات بضياع المسؤولية قال تعالى : ﴿إن الله يأمركم أن تؤدى الأمانات إلى أهلها﴾ وقال عليه الصلاة والسلام: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» .

٤ – توفر الثقة بموجب اشتمال الشخصية المسؤولة على الصفات السابقة الذكر ، والثقة هنا بمعناها الشرعى والأخلاقى المهنى والسياسى .

(د) إفساح المجال للمبادرة :

لتكون الأمة فى مستوى مواجهة المستجدات السياسية والاقتصادية ، والثقافية والحضارية ، لابد من فك القيود التى قضت على روح المبادرة فى شعبنا العصامى الذى كاد يحال إلى اتكالية خطيرة ، لابد من الحريات التى تفسح المجال أمام المبادرات الإنتاجية الإبداعية فى جميع مجالات الحياة وهو شرط نفسى تفرضه طبيعة المرحلة لتأهيل الأجيال المقبلة للمهام الكبرى التى تنتظرها على مستوى الرسالة والحضارة والتاريخ .

(هـ) ضمان الأمن على الدين وعلى النفس والعقل والعرض والمال :

إن الإسلام من مقاصد شريعته ضمان المصالح ومن ضرورياتها كفل الإسلام الضرورات الخمس والتى لا يكون الإنسان إنسانًا إلا بها وهى :

١ – كفالة الدين .
٢ – النفس .
٣ – العقل .
٤ – العرض .
٥ – المال .

فكفالة هذه الضرورات توفر شرطًا نفسيًا لا يكون الاستقرار إلا به .

(و) **إصلاح الأسرة الجزائرية فى نطاق الشريعة الإسلامية :**

اعتنى الإسلام بالأسرة عناية لم يعرفها دين ولا فلسفة ولا نظام لا قديمًا ولا حديثًا وذلكم لخطورة وظيفتها فى الأمة ونجمل هذه العناية فيما يلى :

١ – الرعاية والعناية بالطفل إلى سن الرشد .

٢ – ضمان التكافل الاجتماعى إلى حد الإيثار .

٣ – ضمان التماسك الاجتماعى بواسطة التماسك الأسرى وإذ اشتملت الأسرة على هذه الخصائص وأدت هذه المهام فى مختلف العهود والعصور منذ عهد الرسول ﷺ إلى اليوم فإن ذلك ليعد من أهم نتائج اهتمام الشرع بها ، ولئن تعرضت الأسرة إلى التضرر من جراء ظروف الاستعمار بشكليه القديم والحديث فإنها لم تتسلم لسياسته وبفضلها استطاع الشعب الجزائرى أن يواجه فى غياب الدولة وأن يثور فى وجه الأعداء ، ونتيجة لما تعرضت له الأسرة من سياسة التعذيب والانحلال والفقر والجهل فإن إصلاحها ليعد من أوسع ميادين سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولذلك فهى تقترح إزالة العقبات التالية :

(أ) **توفير الشغل لأصحاب الأسر** لإيقاف الهجرة التى اتخذت سبيلاً لتفكك الأسرة .

(ب) **إعادة النظر فى سياسة الإسكان** لتوفير المسكن الكريم لبيت الزوجية منعًا للتشرد وسائر آفات غياب السكن التى عرفته البلاد بحظر البناء وتعطيل المجتمع من تشييد عمرانه وفق حاجاته الآنية والمستقبلية التى تمليها ضرورة نموه السكانى فى مرحلة النمو الشامل .

(جـ) **العناية بالمهاجرين** وتيسير عودتهم إلى بلادهم ، وذلك بتوفير ما جعلهم يلجأون إلى الغربة ويتجرعون مرارتها وغصة آلامها ووحشة البعد عن الوطن .

(د) **العناية بالأم** ، خاصة التى ترعى الأطفال ، تسعف – فى حالة الضرورة – بمساعدة توظف لذلك وتعطى منحة للأمومة حيث يعتبر عملها البيتى وظيفة اجتماعية وتربوية ، تتقاضى عليها جراية بنفس المستوى الذى يتقاضاها العامل فى المعمل أو الحقل أو غيرهما مع مراعاة مستوى الخبرة والكفاءة والجدارة بالنسبة إلى التربية البيتية ، ويقوم بمهمة التوظيف والإشراف والتوزيع للموظفات جهاز من التكافل الاجتماعى يضمن جميع الشروط الأمنية والأخلاقية والنفسية .

(هـ) **العناية بالمرأة** : نظرًا لسمعة المرأة المسلمة التى اكتسبتها فى عهد الرسول ﷺ بما توصلت إليه – فى نموذج أمهات المؤمنين ومنهن عائشة رضى الله عنها بعلمها – حتى كانت راوية لأكثر من ألفى حديث – ومشاركتهن مع الرسول فى غزواته وموقف أم سلمة بالحديبية ، مما دل على وعيها السياسى ، وفى عصور النهضة العلمية والفكرية مشاركتها بعبقرية النابغات فى الفكر والأدب والفقه والسياسة والطب ، وفى عهود كثيرة كانت استماتتهن فى المواقف الجهادية فى المغرب والأندلس وفى عهد احتلال الجزائر ، وثورة نوفمبر التى برزت فيها مجاهدات مؤمنات أحيت أمجاد المرأة المسلمة ، فإن مهمتها فى هذه المرحلة ، وقد أصبحت تمثل أكثر من ثلثى نسبة الطلبة الجامعيين وتلامذة الثانويات ، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر هذه الطاقة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية الجديرة بالاهتمام قصد توجيهها الحكيم وتوظيفها الرشيد فى الخطة الإنمائية الحضارية الشاملة وذلك بتخصيص المرأة بالعناية التالية :

١ – رفع مستواها العقائدى وجودة تكوينها المسلكى .

٢ – رفع مستوى وعيها السياسى والتربوى والحضارى .

٣ – إعادة الاعتبار إلى مكانتها الإسلامية بحفظها من التعسف والانحلال وآفة التقليد الأعمى .

٤ – توعية المجتمع كى يدرك أهمية طاقتها وعظيم رسالتها . من أجل ذلك كان الإسلام وما يزال الدين الذى لم يميز المرأة عن أخيها الرجل بكل ما يكرم به الإنسان وشرفه وفضله لقوله عليه الصلاة والسلام « النساء شقائق الرجال » وقوله « استوصوا بالنساء خيرًا » .

(و) **إعادة النظر فى سياسة المنح العائلية** خاصة للعمال أو الذين مستوى دخلهم لا يكفى لضمان الضرورى من الغذاء .

(ز) **رفع مستوى جراية المتقاعدين** الذين جمدت جراياتها وصارت لا تكفى أمام التضخم الذى آلت إليه البلاد ، وأرامل الشهداء وذوى الحقوق .

(ح) **العناية بالعجزة والمعوقين** بتحديد جرايات تكون فى مستوى كفالتهم الاجتماعية التى تحفظ لهم كرامتهم وتجعلهم فى مأمن من الضياع أو الإهمال أو التفريط مما يجعلهم يشعرون بدفء احتضان أمتهم لهم ، والجدير بالملاحظة أن هذه العناية لجميع المستحقين بدون ميز نوعى أو عنصرى أو طائفى أو دينى ..

(ط) **إعادة النظر فى سياسة السجون** وطرق معاملة المساجين لضمان كرامتهم ورعايتهم جسميًا ونفسيًا واجتماعيًا وتربويًا : إسلاميًا ومعرفيا ومهنيًا وإعدادهم للاندماج الوظيفى فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعد خروجهم .

(ى) **وضع ميزان بين الجراية المناسبة للجهد والخبرة** وبين القدرة الشرائية التى تستجيب للحاجات الاستهلاكية عمومًا .

(ن) **الإصلاح الاجتماعى الشامل :**

يعد نظام الحسبة فى الإسلام من أحكم الطرق الشرعية لضبط العلاقات بين الناس فى الميادين التالية :

١ – الشارع .	٤ – الحقل .
٢ – السوق .	٥ – الإدارة .
٣ – المصنع .	٦ – المسجد .

وبالإشراف على هذه الميادين من طرف رعاية جهاز الحسبة الذى يعين من طرف القضاء يستتب النظام وتتوفر شروط الوئام ، وتصان المصانع والآداب العامة والقيم والشيم وترقى الأمة إلى ما ترمى إليه مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة .

(س) **السياسة الصحية :**

إن الصحة والعناية بها ضرورية لوقاية الأمة من الأمراض والأوبئة ومسائر العاهات التى تتعارض مع مقاصد التربية الصحية الضامنة لتربية أجيال يكونون محققين لما ترمى إليه الآية الكريمة قوله تعالى : ﴿أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾ وقوله تعالى ﴿إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم﴾ وقوله تعالى : ﴿إن خير من استأجرت القوى الأمين﴾ وقوله ﷺ : « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير » .وللعناية بالمرضى وكفالة علاجهم فى الوقت المناسب وبالقدر الكافى ، ولتحقيق ذلك ترى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة اتخاذ التدابير التالية :

١ – رفع مستوى الوعى الصحى التربوى فى جميع المؤسسات كالمدارس والمعاهد والجامعات والمساجد وسائر وسائل الإعلام مما يجعل الأمة على علم تام بما ظهر منها من عادات وطرق علاجها وضمان جميع الشروط الصحية – كالأطباء المتخصصين ومراكز الاستقبال والخبراء فى التمريض والإسعاف بأنجع الطرق وأسلمها ووسائل النقل الجيد وإن أدى ذلك إلى تخصيص أسطول من الطائرات العمودية عند اللزوم .

٢ – وضع علامات على صدر المريض بالسيدا لكى يحذر منه الناس ، ويستحسن أن يتعلم الناس آداب الوقاية ، فإذا كان مصابًا بأى مرض معد يتجنب الاحتكاك بالناس وفى حالة الضرورة تلثم منعًا لانتشار الجرائيم ونقلها لغيره – خاصة إذا كان معلمًا للأطفال أو طبيبًا يحافظ على المرضى أو تاجرًا يحافظ على زبائنه .

٣ – إعادة النظر فى نظام المستشفيات لتوفير أسباب الصحة بالنظافة المادية والأخلاق وحسن أداء المهام بوضع رقابة صحية على جميع المؤسسات من مستشفيات ومراكز وغيرها .

٤ – وضع طريقة تكاملية بين الطب المجانى والطب الخاص مما يجعلهما يتكاملان فى منظومة صحية عادلة لا يغبن فيها فقير ولا يهمش فيها خبير ولا يخص فيها أجير .

٥ – توفير الدواء مع تدعيمه كى لا يقصر على شرائه فقير .

٦ – توفير الأجهزة التكنولوجية المتناسبة مع تطور علوم الطب والإكثار من المستشفيات الجامعية ومراكز البحث العلمى ، لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى المجال الصحى حتى يشمل جميع التخصصات ومراكز الشبه طبية وهو ما يساعد على إيجاد مناصب للشغل دون أن تكون عالة على الاقتصاد والنمو الاجتماعى والتطور الحضارى .

٧ – تطوير وسائل الإنتاج الصيدلى ومخابر البحث كى تحقق البلاد كفايتها التى هى شرط فى استقلالها ووضع حد للتبعية لغيرها .

٨ – الإكثار من المستوصفات حتى تتواجد فى كل الأحياء .

المحور الثقافى والحضارى

إن السياسة الثقافية والحضارية من منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتلخص فى حماية الأمة من الغزو الثقافى والقهر الحضارى ، مما يجعل الأمة على أتم استعداد للنهضة بثقافتها الإسلامية وحضارتها خاصة فيما يلى :

(أ) الدين وشريعته .

(ب) الأخلاق الإسلامية وقيمها .

(جـ) الفكر الإسلامى وعبقريته .

(د) حرية المبادرة الذكية العلمية والشرعية وإشراقاتها .

وهى ثقافة تكامل فيها العقل مع الشرع والأخلاق مع الفن والعلم نظر وتطبيق ، إنها ثقافة خبرة أمة وإرهاصة تاريخها وخلاصة تجربتها وقيمة فعاليتها ، إنها مجموعة الشروط النفسية والكنوز التاريخية والآفاق المستقبلية حيث تصبح مجالاً تترعرع فيه أجيال من العبقرية ، إنها سر الاستمرارية ومبرر الوجود الكلى لخير أمة أخرجت للناس ، أمة الرسالة ، أمة الحضارة .

وخلاصة القول فإن هذه المقاصد النفسية والتاريخية والحضارية تتحقق بضمان الشروط التالية :

١ – ضرورة مراعاة نفسية الأمة من حيث هى أمة ذات استحقاق لحياة العزة ، حياة المشاركة الفعالة فى الجهد الحضارى على أوسع مدى وذلك بإفساح مجال الحرية أمام المبادرات العبقرية .

٢ – ضرورة رد الاعتبار إلى الدين الإسلامى كنظام حياة ضامن لسعادة الدارين ومحقق لمقاصد ومبررات التكريم الذى سبق ذكره .

٣ – إعادة الاعتبار إلى العلم وتقنياته حتى يعود إلى مكانته فى الأمة تلك التى أعطاها له القرآن الكريم والسنة برد الاعتبار إلى العلماء من حيث هم أهل الذكر وهم أولو الأمر فلا يبت أمر عظيم من أمور الأمة إلا بعد استشارتهم وفى ضوء حكمتهم وفى نطاق توجيهاتهم ما أطاعوا الله ورسوله وأجادوا وأصلحوا وبينوا .

٤ – تشجيع تعميم استعمال اللغة الوطنية فى سائر أنحاء القطر بدون استثناء لضمان التفاهم بين الجزائريين وحفاظًا على وحدة القطر و لأنها لغة القرآن والسنة ، وهذا لا يعنى نبذ ما سواها مما يساعد على تيسير التجاوب وإثراء العلاقات الثقافية .

وبهذا تصير الثقافة مانعًا من موانع التصدع لوحدتنا وحامية حمى الأمة الثقافى والحضارى من الغزو الفكرى والحضارى ومصدرا من مصادر الثروة الكيميائية والأخلاقية والفنية والعلمية والتكنولوجية مما يجعل البلاد تضمن لأجيالها مستقبلاً مزدهرًا ، تطورت فيه أصالته وتفوقت بالتجديد عبقريته ليكون من ورثة الرسالة وبناة الحضارة ، وتحقيقًا لذلك يعاد النظر فيما يلى :

١ – البرمجة الإذاعية والتلفزة ونظام المكتبات وقاعات العرض والمراكز الثقافية والمسرح ..

٢ – المركبات الرياضية والفنية ودور السينما .

٣ – تشجيع المجلات العلمية المتخصصة والعامة .

٤ – توفير الكتاب الإسلامى والعلمى والتقنى مما يجعل المكتبات فى مستوى حاجة المعاهد والجامعات ومراكز البحوث .

إن السياسة الإعلامية للجبهة الإسلامية للإنقاذ هى الميدان الذى تتجسد فيه حرية التعبير وحق الأمة فى استنشاق الهواء النقى من حيث هى نافذة على العالم ناقلة لأخباره معرفة بأحداثه وموصلة لعلومه ومعارفه وتقنياته وفنياته فى أحداث أطواره ، على أن الخناق الذى عانت منه الأمة فى البلاد حرمها من حقها فى حرية التعبير والاتصال الحر بالعالم ، كى تعيش ظروفه وتستغل علومه وتقنياته وتوظف أجود فعالياته وتستفيد من أرقى خبراته وثمرات عبقريته وتواكب تطور اكتشافاته ، وتدرك أرقى مستويات وعية الحضارى والتربوى مما يساعدها على التجاوب المثمر ، ويؤهلها للمشاركة الفعالة فى حل مشكلات الإنسان الحديث ومعالجة قضايا مستجدات العصر ، ووضع حد لتشويه الإسلام وقمع المسلمين ومنعهم من توصيل بيان الإسلام والدفاع عنه والذود عن كل المسلمين شعوبًا وأمة .

ولذلك . فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر المرحلة الراهنة ومرحلة من أغلى مكاسبها حرية التعبير عن ذاتيتها الحضارية الرسالية ، ومن ثمة يعد الإعلام شرايين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية ، الذى فتح على العالم لكى تصبح علاقتنا به ثرية فعالة لا تعطى إلا من جيد إنتاجها فى نطاق رسالتها الربانية ، ولا تأخذ إلا ما صح من علوم وتقنية ، ولا تستورد إلا ما جد مما يصلح لمواجهة ما استجد من الحاجات المناسبة للصراع الثقافى والحضارى ، المعزز للإرهاصات التى تجعل عبقرية أجيالنا محققة للمراد من الاستقلالية الثقافية والحضارية ، ومن ثمة فالأجهزة الإعلامية هى مصفاة للخبرات ومعيار للمعلومات وتمحيص للأخبار وإثراء للمعرفة الإعلامية وتبليغ لكلمة الله ، ولتحقيق ذلك تعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ على إصلاح ما يلى :

١ – الصحف على اختلافها من يومية وأسبوعية إلى شهرية أو دورية ، تشجعه على كشف الحقائق والبحث عنها ، وعرضها بموضوعية يساعد على معرفة واقع البلاد فى مختلف المجالات ، وحتى على مستوى العالم و بل تذهب سياسة الجبهة إلى أبعد من ذلك فتشجعها (أى الصحافة) على التخلص من عقدة النقص حيال وسائل الإعلام

الأجنبية كى تستعيد ثقة الشعب بها على اختلاف مستويات الثقافة ، وذلك لضمان حصانة الصحافى وإعادة الاعتبار إليه على أهمية رسالته المذكورة آنفًا .

٢ – تشجيع التخصص فى الصحافة فى جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية سواء فى الداخل أو فى الخارج .

إن العموميات التى تطغى على الأسلوب الصحفى فى بلادنا أمسى من أخطر عوامل سيطرة العموميات والمستوى الردىء الثقافى ، والذهاب بالوعى السياسى والحضارى ، إن تجهيل الشعب الجزائرى فى إسلامه وعملية تشويهه قصد تنفيره وتحريفه لمن أخطر السياسات الاستعمارية التى شدت على الإسلام أيام الاستعمار وما تزال إلى اليوم ، ولذلك تلفت الجبهة نظر الشعب الجزائرى الغيور على دينه إلى ضرورة إنشاء جرائد وصحف تكون فى مستوى وظيفة الدعوة الإسلامية المعطلة ، وترشيد صحوته المظفرة وإجلاء الحقائق لجدارته فى الإنقاذ للأمة والإنسانية ، والتصدى لخصومه ووضع حد لتضليلهم وتزويرهم وتخدير الرأى العام وتأليبه على الإسلام والمسلمين . إن غياب الصحافة الإسلامية الحرة ترك ثغرة خطيرة نفذ منها الغزو الثقافى والتوجيه المغرض لعرقلة سير النهضة الإسلامية التى هبت الشعوب لحمل لوائها ، وانطلقت الأمة بجدية لتحقيق آمالها بعد إزالة آلامها حدًا لسياسة استعمارية تركتها ضحية لخططها الماكرة وأغراضها الحاقدة .

إن من يريد الغناء فى كل وقت يجده ، ومن يريد الأفلام يلقها وأما من يريد أن يبحث عن دينه كى يفقهه أو ينشد علما كى يتعلمه وينتفع به لايجدهما ، لأن وسائل الإعلام ضاقت وأوصدت نوافذها أمام طلاب الحرية والحقيقة والراغبين فى الإسلام والشريعة والباحثين عن العلم والتقنية .

ولتفادى هذه الأوضاع المتردية ترى سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة إصلاحها ، كى تصبح صالحة تربويًا ومصلحة اجتماعيًا ومقنعة عقائديًا وفكريًا ومشوقة أدبيًا وفنيًا ، فلا يكون الجمال على حساب الخير ولا تكون الأخبار على حساب الحقيقة ولا يكون التوجيه على حساب الأمانة ...

٣ – ضرورة إثراء وتدعيم وكالة الأنباء الجزائرية بالكفاءات وأعلى الخبرات وأرقى التقنيات كى تكون فى المستوى المحقق للمراد من الحرية الإعلامية .

الجيش

إن الجيش الجزائرى ذو شهرة تاريخيًّا ، قلما وصلت إليها أشهر جيوش العالم، لقد قام كحام لحمى البحر الأبيض المتوسط بأسطوله وحام حمى دار الإسلام برجاله، وحامل للواء الجهاد للذود عن حمى عقيدة التوحيد وأمة المكانة والهيبة والمنعة ، فكان يحمى حماها وبالغا صداها ...

ولئن انكسرت شوكته بعد الغزو وأخذت سلطته بعد العز فإن الشعب الجزائرى لم يستسلم نهائيًّا بل ظهرت مقاومات شعبية ومنظمة ، أبدى فيها شجاعة المستميت وثبات المؤمن وقدرته على الاستمرار حاملاً لواء الجهاد إلى أن حقق الله له الانتصار على الاستعمار وأفتك حريته واستقلاله واستعاد سيادته وذلك بنصر الله وعونه وتوفيقه .. فبينت الثورات وأحداث ثورة التحرير أن شعبنا جيش وجيشنا شعب .

ولكى يبقى كذلك ترى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة إصلاحه كى يستعد سمعته التاريخية وقدرته القتالية كما يلى :

١ – إصلاح البرامج التربوية العسكرية إبتداء من التربية العقائدية والأخلاقية حيث يصير الإيمان أول مواصفاته .

٢ – أخلاقه التى تجعله شجاعًا أبيًّا وأمينا على المسؤليات غيورًا على المصالح صادقًا فى العهد ثابتًا عليه .

٣ – رفع مستوى خبرته العسكرية العلمية والتكنولوجية .

٤ – تطوير عتاده وجدية تدريبه على جودة استخدامه .

٥ – إنشاء أكاديميات راقية لإعداد القيادات على مستوى أرقى الخبرات القيادية العسكرية فى ضوء التطور العلمى والتكنولوجى العسكرى فى كل مجالات الصراع الأرضى والبحرى والجوى والفضائى .

٦ – إحداث الصناعة العسكرية التى تكون فى المستوى الحضارى المطلوب .

٧ – تشجيع البحث والاكتشاف فى المجال العسكرى .

٨ – ترفع الجيش عن التورط فى القضايا السياسية كى يبقى جيش الرسالة والأمة والبلاد مما يجعل ثقة الإمة به تنمو على قدر نمو أخلاقياته وجدارته ووظيفته وقدرته على حماية البلاد .

٩ – لكى لا تكون الخدمة العسكرية على حساب النمو الاقتصادى والتماسك الاجتماعى تحدد الخدمة الوطنية بالضرورة من التدريب العسكرى الذى يخول ابن الجزائر القدرة على الدفاع عن حمى وطنه و على أن لا تزيد مدة الخدمة على ستة أشهر لا غير فى توصيات لتنمية الخبرة تتم فى ظروف مناسبة للتدرب .

١٠ – ضرورة الجمع بين الخدمة العسكرية والاحتراف ، على أن هذا الأخير تجدد عناصره خبرتها بواسطة الخدمة العسكرية التى تتعاقب عليها أجيال الشباب مما يجعل التربية العسكرية من حقوق جميع أبناء الجزئر ليكونوا فى مستوى الدفاع عن وطنهم وقت الحاجة، ويبقى القاعدة ثابتة من قوله تعالى: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ لأنه إذا أردت السلم فاستعد للحرب.

إن الجيش الجزائرى عريق فى تاريخه وأمجاده ، جديد فى نشأته وخبراته يحتاج إلى جهود جبارة من التدريب والخبرة كى يستعيد مكانته ويصبح فى المستوى المطلوب الذى تفرضه القيمة الاستراتيجية بترقية قدرته القتالية .

السياسة الخارجية

السياسة الخارجية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تحدد فى نطاق المطالب التالية :

١ – مكانة الجزائر وسمعتها فى العالم .

٢ – منهجها الاعتدالى فى المواقف والعدل فى معالجة القضايا العالمية والتحررية الاقتصادية والاجتماعية ، التاريخية والحضارية .

٣ – معاملاتها الاقتصادية والسياسة الرائجة تحدد ضمن السياسة الشرعية الإسلامية، وبذلك تكون الجزائر فى عون كل قضية عادلة ومساعدة لكل أمة محتاجة على قدر طاقتها، وعلى استعداد لتدعيم الوئام والسلام بمفهوميهما الإسلامى واستقرار العالم مايجعل الحضارة تقوى على أزماتها وتستمر فى ازدهارها. إن الإسلام يمثل أثقل وزن عقائدى فى العالم، وأقوى محرك لضمير الإنسانية وأقدر، إحياء له وأعظم رسالة ربانية لهداية البشرية وأثرى مصدر للخير وأرقى مسامح لتكوين الإنسان وأعدل شريعة لحماية حقوقه ومن ثمة فإن السياسة الخارجية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر حماية حقوق الإنسان كما جاءت فى القرآن والسنة من أهم مقاصدها الجديرة باهتمامها وبذل أقوى الجهود لنشرها والعمل بها مما ينقذه مما يتعرض له من إهانات كالتميز العنصرى والتعذيب وبشاعة الأسر وخنق حريته فى التعبير وسوء معاملته مما يحط من كرامته ولايليق ببشريته لقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلارحمة للعالمين﴾.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجبهة الإسلامية للإنقاذ
المجلس التنفيذي الوطني المؤقت

(4)

الجزائر في 16 رجب 1412
الموافق لـ 21 يناير 1992

البيان رقم 8

قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين».

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمثل الاستمرارية الشرعية لجهاد الشعب الجزائري عبر التاريخ، لأنها تشرفها الإسلامي تحمل طموحه في تحقيق المعنى الصحيح للإسلام دينا ودولة بنظم العلاقات السيدة كما يعلم المؤمنون أنها، في مختلف المجالات، وبعين الشعب في معارك الدفاع عن الرجوع كما يعينه في معارك البناء والتطور من قبيرة العشار الحضاري، الذي أصاب أمتنا جزء عظيم الحكام الإسلام، واستوردوا مناهج الضلال من الشرق ومن الغرب.

وأمام حملة التضليل الإعلامي الذي تسخر فيه أعلام مأجورة معروفة بقربها الثقافية عن الشعب الجزائري وتحطها الفكري الثابت المعادي لكل ما هو إسلامي أصيل، فإننا - وهنا لكل لبس أو غموض حتى يكون الشعب الجزائري المسلم على بينة من أمره - نوضح ما يلي:

أولا: إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد رفعت لواء النضالة والفداء من أجل التمكين للإسلام عقيدة وعبادة وشريعة، فالشعب الجزائري حرائب لها بساندته من وفاء للإسلام وجهاد الشعب الذي ظل يعبر عبر مر الزمان إلى تحقيق الدولة الإسلامية، والإسلام في مفهوم الشعب الجزائري بحاجة إلى توضيح، يطمئنونه في واقع الناس لا إلى من يرفضه لأنه لم يزل كاملا وفي عنفوان الدوام الحسن المنبع للأمة في أحلك الظروف قال تعالى: «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا» ...

ثانيا: إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تجسد في مشروعها الإسلامي مطامح الإسلام وتصرخه على نهج الدولة والخلفاء الراشدين مع احترام كل التجارب الإنسانية النابعة في خدمة المصالح العام للبشرية التي لا تصادم بتصرفات الشريعة.

ثالثا: إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ الواثقة من رصيد الإمكانات العظيمة للشعب الجزائري في النهوض الحالي لرفع التحدي، عضاوي ما فتئت تعتمد على الله ثم على القدرات الذاتية للشعب لأنها تقوم أن المشاريع التي تضع استراتيجية في تلك التي تتحدر في واقع الشعب انطلاقا من دينه وتاريخه لقراءة الثانية.

رابعا: إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترى في حرية الصحافة ظاهرة ايجابية عندما تؤدي رسالة الخدمة والتثقيف والبناء، لكن بعض الأقلام المأجورة الحاقدة تقدمها إلى الشارع الآخر تحاورت حد الإعلام الموجه والتضليل الرديء إلى التكذب والإشاعة والإثارة والعنف وتهيئة الأجواء للإرهاب المطلق، ولذلك ندعو جمهور القراء من الشعب الجزائري المسلم أن يقاطعوا الصحف التالية شراء وقراءة:

LE MATIN - ALGER REPUBLICAIN - EL WATAN

هذا من جهة، ومن جهة أخرى توجه تحياتنا إلى كل صحفي مرابط على خط المواجهة دفاعا عن الحقيقة والصدق والأمانة والواجب فيه يدافع عن الحق لأنه حق ويحارب الباطل لأنه باطل، لا يحيط حرفا حتى يترجح فيه المصلحة للإسلام والجزائر، وليس فيه فئة من المجندة المأجورة لأعداء الدين والوطن.

هذا وتجدد النداء للشعب أن يظل في الاعتصام بحبل الله في هذه الظروف الدقيقة صلاة وصياما، وأن يبقى على اليقظة والتعبئة والاستعداد لتعويت الفرصة على التربص بمشروع الله الإسلامي وحدته، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

قال تعالى: «وليعلمن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز. الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور».

مسؤول المكتب التنفيذي الوطني
للجبهة الإسلامية للإنقاذ
فيس الفاسي حنان

حركة المجتمع الاسلامي
حماس HAMAS
65، شارع علي حمادة
الحراشة الجزائر
الهاتف : 10 09 66 (02)
45 09 66 (02)
الفاكس : 99 08 66 (02)
التلكس : ----------

رقم الارسال : ---

في : 04 شعبان 1412 هـ / 08 ـ 02 ـ 1992م

الجزائر

بيـــان : أسس الحوار للخروج من الأزمة

ان الذي حذرت منه حركة حماس بسبب التجاوزات الشرعية و القانونية و الاخلاقية التي لم يعرف بها الانسان الجزائري الذي ينشد الامن و الاستقرار و التسامح ، فترة لتعطي دلالة قاطعة على غياب الحوار .

و ها نحن الآن و أزمة الدماء و المساجد و الشوارع و المصلين و الجيش تزداد توترا لا يدفع ثمنه الغالي سوى شعبنا الذي يعيش هذه الأيام حيرة مشوبة بقلق و توتر عاليين مما حمل حركة حماس على الاتصال ـ كعادتها ـ بشخصيات جزائرية هامة دعوية و سياسية و التي عبرت عن الاحساس بالالم من الوضع المتأزم في شوارعنا و جوامعنا التي استبيحت فيها دماء الجزائريين و أصبحت وخيمة للاسف !!

و من هذه الحيثيات تتقدم حركة حماس بالاقتراحات الآنية كأسس عملية ضامنة للخروج من الازمة :

1 ـ ان تعد السلطة ـ وهي حاليا ممثلة في المجلس الاعلى للدولة ـ يدها لكل الفعاليات الاسلامية و الوطنية .

2 ـ المبادرة العملية لرفع المظالم و المضايقات الادارية و القضائية و السياسية والاقتصادية و الاجتماعية عن الشعب .

3 ـ تحديد مواعيد الانتخابات الرئاسية و التشريعية .

و أما الجبهة الاسلامية للانقاذ فإنها مطالبة الان ب:

ـ الاعلان الفوري عن ابعاد المساجد عن اي نوع من انواع الصراع

ـ اعلان البراءة من كل مشاغبة في المساجد و الشوارع التي تؤدي الى إراقة الدماء.

اذ أن كل تصرف غير حكيم سيكون سببا في تنبيد الحويات و يشرع صدور أعداء الجزائر وهذا يفرض تحمل المسؤلية بكل شجاعة في هذا الظرف المتأزم

ان حركة حماس تعرض هذه المقترحات من منطلق الحرص على رفض إراقة الدماء او استباحتها سواء على مستوى من يفتي بجوازها او يستهين بإراقتها . قال تعالى : "من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا و من أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا "

و الحديث الشريف يقول: " كل المسلم على المسلم حرام دمه و ماله وعرضه " .

و هذا كله يفرض على الجميع اجتناب مواطن الفتنة .

المؤلف

محمد حسن يوسف العباسى

* من مواليد دمياط عام ١٩٥٤م .
* يعمل بالصحافة .. وله أبحاث فى السياسة والتاريخ العربى الحديث ..
* بدأ يصدر كتاباته منذ عام ١٩٨٦م حتى الآن وبلغت أربعة عشر كتابًا أهمها :
  - جذور المؤامرة الدولية فى الحرب العراقية الإيرانية .
  - شاويش البعث على عبد الله صالح .
  - من عاصفة الصحراء إلى أم الهزائم .
  - حزب البعث: التاريخ.. الفكر.. التطبيق .

رقم الإيداع	١٩٩٣/١١٢٥٤
الترقيم الدولى	977-02-4319-7 ISBN

١/٩٢/١٨٥

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)